



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم العلوم الانسانية



شعبة علوم انسانية : تاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

الرقم التسلسلي:

السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة بني مزاب (1853-1947)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة تاريخ تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية

تحت اشراف الأستاذ الدكتور:

• بن مبروك النوي .

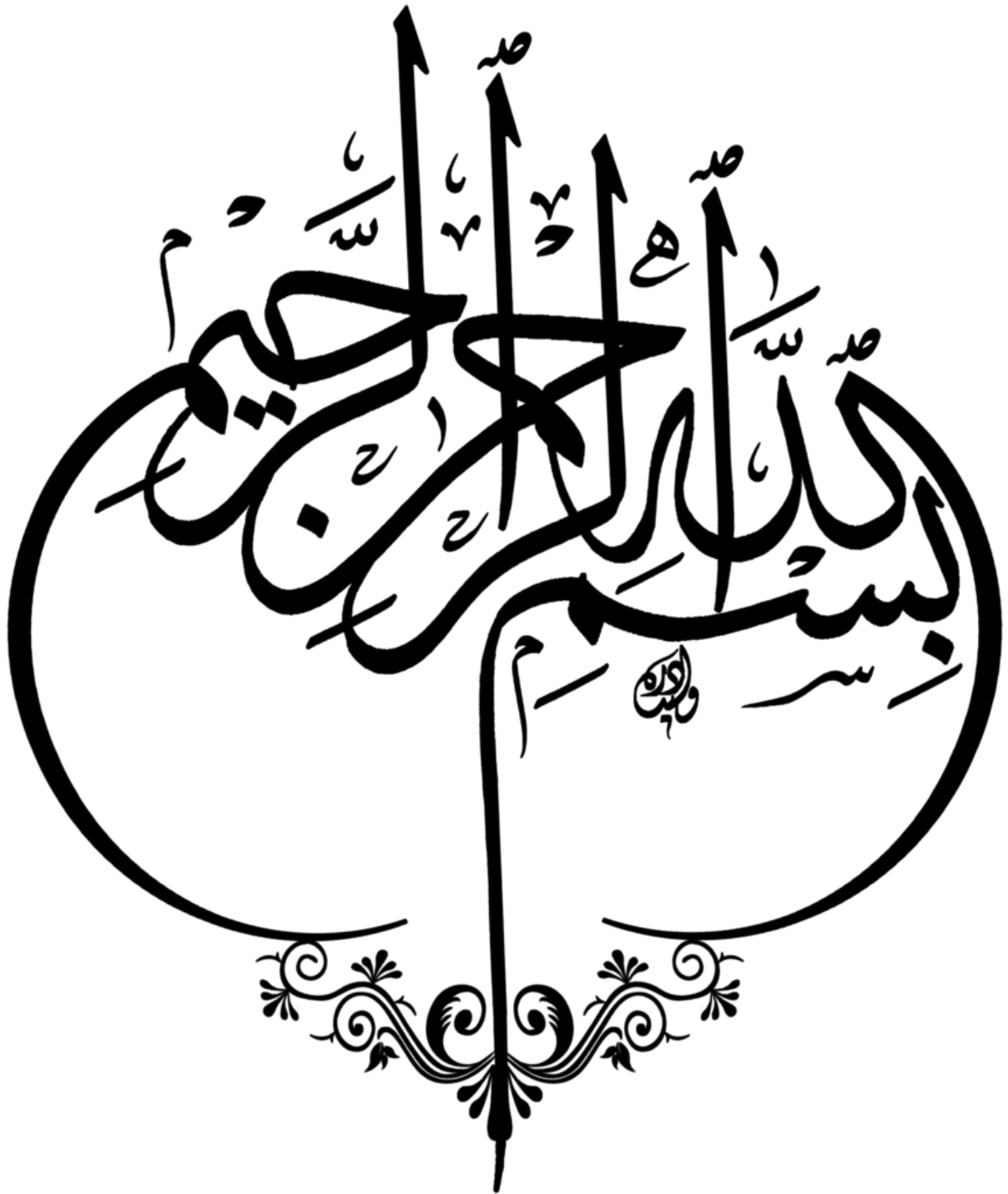
من إعداد الطالبة :

• عباسي شيماء.

لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
طايب زيد	أستاذ مساعد "أ"	عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
بن مبروك النوي	أستاذ محاضر "أ"	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا
حيمر صالح	استاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية : 2025/2024



شكر و عرفان



إن الحمد لله نحمده ونشكره على توفيقه لي وإلهامه هبة الصبر وتحمل عناء هذا المشوار إلى نهايته

إلى أستاذي المشرف الدكتور "النوي بن مبروك" الذي بصبره ونور بصيرته وصفاء فؤاده ووجهي توجيه الاستاذ لطلبته ولم يبخل عليا يوما بنصائحه وتوجيهاته وساعدني في آليات الترجمة رغم كثرة التزاماته ومسؤولياته ومتابعته للبحث من بداية نشأته حتى إتمامه.

أتقدم له بخالص الشكر وعميق الامتنان وفائق التقدير والاحترام متمنية له دوام الصحة العافية والمزيد من النجاحات والإصدارات التاريخية في المستقبل.

ولا أنسى ان أتقدم بفائق التقدير لمجهودات أساتذتي الكرام خلال دراستي الجامعية : قليل مليكة ، بوشعيب ليلى ، هامل عبد المنعم ، ودفلي يسين ، سميرة نميش، غرينه عبد النور ، رامي سيدي محمد ، رحمون عبد القادر ، عيادي حسينة ، تواتي حسين ، خليل صالح ، ليتيم عيسى .فقد كان لهم نصيب وافر من النصح العلمي والتوجيه الأكاديمي ، الذي اعتبر جهدي ثمرة من ثماره .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الكرام الذين ساعدوني في إنجاز هذا الموضوع وأخص بالذكر : صيد يمينة ، عطاالله راضية .

إلى من كان لهم فضل كبير في إنجاز هذا الموضوع وكانت مساعدتهم دافع كبير لي في إتمام هذا العمل.



إهداء



”وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين“

الحمد لله عند البدء عند الختام

من قال أنا لها نالها

لقد كانت طريقا طويلة مليئة بالنجاحات فخورين بكفاحنا لتحقيق أحلامنا.

لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها.

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى من أوصاني بهما الله برا وإحسانا.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز.

إلى حبيبتي قرة عيني إلى القلب النابض إلى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي

أمي الغالية.

إلى إخوتي سندي في الحياة أدامكم الله ضلعا ثابتا لي.

إلى من فارقنا وغادرنا وكان موته صدمة لم نتهيأ لها غاب عن العين ولم يغيب عن

قلوبنا أخي.

إلى أحباب قلبي ورفقاء دربي داعمي الأول وإلى كل أصدقائي بدون استثناء.

إلى نفسي التي راهنت على النجاح ، اصبري وصابري فلا يزال الطريق طويلا.

إلى أستاذي المشرف الذي كابد معي العناء في انجاز هذا العمل أدامه الله وأمه

بالصحة والعافية.

إلى كل من اتسع قلبي لهم وضافت هذه الورقة عن ذكرهم أهدىكم عملي المتواضع

عرفانا لكم بالجميل .

شيماء



مقدمة

مقدمة :

اعتمد الاستعمار الفرنسي منذ دخوله أرض الجزائر سنة 1830 على سياسة استعمارية مبنية على ارتكاب العديد من الجرائم واستصدار ترسانة من القوانين الاستثنائية التعسفية التي تهدف الى ربط الجزائر بفرنسا من جهة ومن جهة اخرى تقسيم التراب الوطني الى اقاليم من أجل تسهيل التحكم فيها . وبعد أن تمكنت الادارة الفرنسية من بسط سيطرتها الكاملة على الجزء الشمالي من الجزائر وجهت أنظارها نحو المناطق الجنوبية التي كانت تشكل ملاذا وآخر معاقل للمقاومة الشعبية ضد الاحتلال ، هذه المناطق لم تكن مجرد مساحة جغرافية، بل كانت تمثل قاعدة استراتيجية أساسية لتجديد روح المقاومة الوطنية الامر الذي جعلها محور اهتمام الادارة في سبيل استكمال مشروعها الاستعماري الهادف الى ربط الجزائر بمركز الحكم الفرنسي بشكل تام ونهائي .

وقد كانت منطقة بني مزاب على غرار باقي مناطق الجزائر هدفا رئيسيا للسياسة الفرنسية ، هذا لما تتميز به المنطقة من تراث إنساني وحضاري فريد يتسم ببيئة دينية محافظة وتركيبية سكانية متجانسة وتنظيم اجتماعي قبلي متماسك ، بحيث اعتمدت السلطة الفرنسية منذ 1853 في تنفيذ استراتيجية مدروسة بعناية للهيمنة على المنطقة اتسمت بالتعدد والمرونة في الأساليب جمعت فيها أدوات القمع العسكري المباشر مع محاولات تفتيت البنية الاجتماعية والاقتصادية عبر اضعاف التنظيم القبلي وتشويه الروابط التقليدية التي تضمن وحدة المجتمع .

أهمية دراسة الموضوع:

تمثلت أهمية دراسة موضوع السياسة الفرنسية في منطقة بني مزاب كونها تمثل نموذجا مركزيا لفهم طبيعة وأساليب الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائري ، حيث شكلت هذه المنطقة حلقة محورية في مقاومة الاحتلال ومحاولة الإدارة الفرنسية لفرض سيطرتها ، كما أن منطقة وادي مزاب تتميز بخصوصيات اجتماعية وثقافية ودينية فريدة مما جعلها ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للسلطات الاستعمارية نظرا لما تحويه من تراث حضاري وانساني متين ساهم في تكوين شخصية وطنية مقاومة للاحتلال .

أهداف الموضوع :

- إبراز خصوصية منطقة بني مزاب .
- تحليل السياسة الاستعمارية الفرنسية على المنطقة .

- كشف الأساليب والوسائل التي انتهجتها الإدارة ضد المجتمع الميزابي .
- تسليط الضوء على أهمية المنطقة في السياسة الفرنسية الصحراوية .

أسباب اختيار الموضوع :

جاء اختيار موضوع " السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة بني مزاب " نتيجة تداخل مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية .

فمن الناحية الذاتية: ينبع هذا الاختيار من اهتمامي الشخصي بتاريخ الجنوب الجزائري ورغبتني في تسليط الضوء على منطقة ذات طابع اجتماعي وثقافي وديني متميز كمنطقة بني مزاب التي ظلت في الهامش مقارنة بباقي المناطق ، كما أجد هذا الموضوع فرصة لتعميق معارفي حول تاريخ المنطقة .

أما الأسباب الموضوعية: التعرف على خصوصية المجتمع الميزابي من حيث التنظيم الاجتماعي والمذهب الاباضي وفهم أعمق لأشكال المقاومة غير المسلحة التي ميزت مجتمع مزاب خلال فترة الاحتلال ، كما أن ندرة الدراسات التاريخية التي تناولت السياسة الفرنسية في بني مزاب بشكل مفصل تجعل من هذا الموضوع مجالاً خصباً للبحث .

الإشكالية:

شكلت منطقة بني مزاب بتركيبها الدينية والاجتماعية مجالاً جغرافياً وثقافياً خاصاً داخل الجزائر ما جعلها محل اهتمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي سعت إلى إخضاعها ضمن مشروعها التوسعي . وبناء على ذلك تطرح الإشكالية الجوهرية لهذا العمل في التساؤل : ما طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة بني مزاب ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها :

- ماهي الخصوصيات التي تميزت بها منطقة بني مزاب ؟ .
- فيما تمثلت الأساليب التي اعتمدها فرنسا للسيطرة على المنطقة ؟.
- كيف انعكست هذه السياسة على المجتمع الميزابي ؟ وكيف واجهها ؟ .

الخطّة :

إن البحث في هذا الموضوع تطلب مني وضع مخطط عمل يتكون من مقدمة وثلاثة فصول ، حيث تطرقت فالفصل الأول بعنوان جغرافية منطقة بني مزاب وتاريخها الذي يندرج تحته أربعة مباحث معنونة كالتالي : الأول بالموقع الجغرافي والفلكي للمنطقة ، أما المبحث الثاني عنوانه التسمية وأصل السكان بينما الثالث يحمل عنوان مناخ المنطقة وأوديتها وأخيرا المبحث الرابع بعنوان تاريخ المنطقة وتحولها من المذهب المعتزلة الى المذهب الاباضي .

- وفي الفصل الثاني تطرقت إلى الأساليب الاستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة بني مزاب من 1853 إلى غاية 1947 أي بداية من معاهدة الحماية بين فرنسا والمنطقة وما نتج عنها الى قرار الغاء التجنيد الاجباري المفروض على شباب وادي مزاب . بحيث هو الآخر يندرج تحته أربعة مباحث مرتبة تريبا كرونولوجيا وهي كالتالي : الأول بعنوان الأساليب السياسية الفرنسية من معاهدة الحماية 29 أبريل 1853 بالإضافة إلى قرار الحاق منطقة بني مزاب رسميا بالإدارة الفرنسية في 30 نوفمبر 1882 ، أما المبحث الثاني يحمل عنوان الأساليب الاقتصادية من زراعة ، صناعة وتجارة ومحاولة الادارة الفرنسية من الاستيلاء على أخصب الأراضي لصالحها من أجل ربط اقتصاد المجتمع الميزابي بالاقتصاد الفرنسي من خلال مصادرة أراضي العرش أو القبيلة . أما المبحث الثالث يتضمن الأساليب الاجتماعية والثقافية بما فيها الدينية من فقر ومحاولة طمس الهوية الوطنية الاسلامية من خلال فتح المدارس الفرنسية وغلق المدارس العربية الحرة والزوايا والكتاتيب وتدخل الآباء والأخوات البيض من خلال عملياتهم التبشيرية في حياة المجتمع الميزابي وكسب ولائهم حتى يتسنى لهم تنصيرهم وابتعادهم عن دينهم الاسلامي وفتح مدارس للأطفال لمحاولة تغريمهم وثقيفهم ثقافة فرنسية محضة . أما المبحث الرابع عنوانه الأساليب العسكرية يتضمن قرار التجنيد الاجباري الذي فرضته الادارة الفرنسية على شباب المنطقة خاصة للذين يقطنون في الإقليم الشمالي بغرض العمل والتجارة الى غاية 1947 بقرار إلغاء هذا التجنيد من الادارة الفرنسية .

- أما الفصل الثالث والأخير بعنوان انعكاسات السياسة الفرنسية على المنطقة بدوره هو الآخر يحمل أربعة مباحث مفصلة في الجانب السياسي كتقسيم اقليم غرداية وإحداث تغييرات في المنطقة اما الجانب الاقتصادي كزيادة فرض الضرائب على أهالي وادي مزاب وسلب أراضيهم بجعلهم أجراء وخماسين ، أما الانعكاسات الاجتماعية والثقافية كمحاولة طمس الهوية الاسلامية والقضاء على

الهيئات الدينية التي تشرف على المنطقة ، اما العسكري كتراجع عدد السكان نتيجة تجنيد أغلب شباب المنطقة إضافة إلى عمليات الهجرة التي شهدتها المنطقة بعد اعلان قرار التجنيد الاجباري إلى مختلف المناطق خاصة دول الجوار ومساهماتهم في الحياة العلمية والثقافية إضافة إلى السياسية (الحزب الدستوري التونسي) .

-وفي النهاية خاتمة وهي عبارة عن حوصلة لما تطرقت إليه فيما أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق .

- مناهج البحث :

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي بآلياته الوصفي والتحليلي إضافة إلى الاحصاء تماشيا مع طبيعة الموضوع من خلال استعراض ووصف منطقة وادي مزاب وإعطاء صورة تقريبية للمنطقة إضافة إلى وصف أهم الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة جراء الاستعمار الفرنسي ، كما اعتمدت على المنهج التحليلي من خلال الوقوف على الكثير من الخبايا الدفينة للإدارة الفرنسية اتجاه منطقة وادي مزاب وفهم المشروع الفرنسي الذي جاءت به ، أما الإحصاء من خلال إحصاء عدد أودية المنطقة وأيام جريانها إضافة إلى عدد الطلبة المهاجرين نحو تونس وعدد شباب المجندين في كل مدينة من مدن وادي مزاب .

- أهم المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في بحثي هذا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع ، فمن المصادر المعتمدة نذكر: كتابي هذه هي الجزائر وجغرافية القطر الجزائري لصاحبه أحمد التوفيق المدني وفيما يخص المراجع فقد اعتمدنا على نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة بجزئية الأول والثاني للمؤلف محمد علي دبوز ، كذلك كتاب مزاب وقضايا الوطن والأمة بجزئيه هو الآخر للمؤلف الحاج بن موسى بن عمر إضافة إلى كتاب السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ل اعميرايو حميدة كذلك كتاب الحركة الاصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب للمؤلف عبد القادر قوبع . بالإضافة إلى المراجع الأجنبية التي تناولت تاريخ المنطقة ، واعتمدت على مجلات ورسائل جامعية تناولت الموضوع منها : مذكرة دكتوراه لدادي حمو ابراهيم حول أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على ثقافة المقاوله عند بني مزاب ، ومذكرة لمحمد بوسعدة بعنوان دور مزاب في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية 1930- 1962 ، ضف إلى ذلك مقال نشر في مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ بعنوان حواضر وادي مزاب عبر التاريخ لطاعة مصطفى وسعيدود ابراهيم .

-صعوبات البحث :

- تشعب الموضوع وتداخل المعلومات وعدم التحكم في المادة العلمية التي تفرض على الباحث التوقف عند كل عنصر والبحث فيه أكثر هذا ما جعلني أحاول تسليط الضوء على أهم الوقائع والأحداث وربما أهملت ما كان مهما.

- كون أغلب المراجع التي تناولت تاريخ منطقة وادي مزاب أجنبية وبالتالي تقنية الترجمة أخذت مني وقتا.

الفصل الأول:
جغرافية منطقة
بني مزابج وتاريخها

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والفلكي للمنطقة.

حسب بكير بن سعيد أعوشت في كتابه وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية يقول أن وادي ميزاب عبارة عن شبكة متسلسلة من الجبال المتصلة ببعضها البعض صلبة المتكونة من صخور رسوبية أو النارية مجردة لا تغطيها غابات أو كثافة نباتية كبيرة المتميزة باللون الوردى الداكن وهذا راجع إلى نوعية الصخور الرملية الوردية أو الغرانيت الوردية ما يضيف على الجبال طابعا لونيا مميزا ، ويطلق عليها الشبكة لتشابه أوديتها أي أنها لا تمتد على خط مستقيم أو مفصول ، بل تتقاطع وتتداخل فيما بينها مشكلة نمطا معقدا التي تشبه إلى حد ما النسيج المشبك(أعوشت، 1991، صفحة 20)، وتبعد عن العاصمة بمسافة 600 كلم ناحية الجنوب و 800 كلم عن قسنطينة شرقا و 800 كلم عن وهران في الغرب، أما عن تمارست جنوبا فإنها تبعد حوالي 1500 كلم (عوادي، 2015-2016، صفحة 08).

يحتها من الشمال الشرقي واحة الأغواط و صحراء أولاد نايل ومن الجنوب واحة وارجلان ومن الغرب وادي زرقون ومن الشرق واحات حجيرة و العلية(دبوز، 2013، صفحة 160).

وتوجد على ارتفاع 515 متر على سطح البحر، عاصمتها غرداية (تغردايت) باللغة الأمازيغية(أعوشت، 1991، صفحة 20) (أنظر ملحق رقم 1). تمتد واحاتها على طول 08 كيلومترات وبها 60000 نخلة و جملة سكانها 11503 نسمة (المدني، 1948، صفحة 106).

وتقدر مساحتها بـ 38 ألف كيلومتر مربع(المدني، 1948، صفحة 105)، فهي في تقاطع خط العرض الشمالي (38.30°) و خط الطول الجنوبي(30.45°)(بلحاج، 2011، صفحة 56).

سعي وادي ميزاب بهذا الاسم نسبة إلى أول الأودية التي تمتد من جهة الجنوب والذي شكل العنصر الجغرافي المحوري الذي نشأ حوله أول عمران في المنطقة (أنظر ملحق رقم 02) ، فقد كانت بدايات الاستيطان البشري في هذه الرقعة الصحراوية مرتبطة بشكل وثيق بوجود هذا الوادي الذي وفر موردا نادرا للمياه في بيئة قاحلة ما جعله عاملا حاسما في اختيار الموقع الأول لتأسيس القرى ويعتبر وادي ميزاب بمثابة شريان حيوي الذي قامت حوله أولى التجمعات السكانية وتحديدًا قرية العطف التي تعود نشأتها إلى سنة 1012 وكانت البداية الفعلية للحضارة الميزابية . ومع توسع العمران وتطور التنظيم الاجتماعي لم تظل التسمية مقتصره على هذا الوادي بعينه ، بل اتسعت لتشمل المجال الحضري الأوسع الذي يتكون من خمس مدن رئيسية تعرف بـ "المدن الخمس"¹ وعلى الرغم من أن قريتي القرارة وبريان تقعان خارج الوادي جغرافيا فقد ادرجتا ضمن نطاق التسمية "وادي ميزاب" بالنظر إلى ارتباطهما التاريخي والثقافي

1: المدن المزابية : غرداية (تغردايت)، بني يزقن(أت ايزجن) ، بونورة (أت بونور) ، القرارة (تيفرار)، العطف (تاجينيت) ، مليكة (أت مليشت) ، بريان (أت ايبيران) : أنظر : المشيردوك دي دumas : الصحراء الجزائرية : نر: قندوز عباد فوزية ، دار غرناطة للنشر والتوزيع ، الجزائر ص 81.

والمذهبي والاجتماعي ببقية مدن الاقليم.

وهكذا فإن اسم "وادي ميزاب" تطور دلاليا ليعبر عن كيان جغرافي -ثقافي موحد يضم مناطق تتفاوت جغرافيا لكن تتكامل حضاريا وتشارك في النظم الاجتماعية والدينية والعمرانية (دبوز، 2013، الصفحات 48.49).

تعد منطقة وادي ميزاب نموذجا فريدا حيث جمعت بين الاستقلال السياسي والاجتماعي والاستقرار الاقتصادي على مدار قرابة تسعة قرون وذلك منذ تأسيس أولى قراها وهي العطف عام 1012 في مطلع القرن الحادي عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ، يتميز المجتمع الميزابي بهيكله الاجتماعي المنظم القائم على قيم التعاون والانضباط والاستقلال الذاتي وتعزز هذا الاستقلال في منتصف القرن التاسع عشر عندما أبرمت معاهدة 29 أفريل 1853 والتي أقرت ضمنا بخصوصية المنطقة ومنحتها نوعا من الحكم الذاتي في تدبير شؤونها الداخلية ، اما من الناحية الاقتصادية اعتمد الميزابيون في البداية على الفلاحة كنشاط أساسي حيث طوروا نظاما زراعيا متقدما يتلاءم مع بيئتهم الصحراوية القاسية ، أبرز معالمه نظام الري الجماعي التي ضمنت استدامة الانتاج الزراعي ، لكن موقع وادي ميزاب الاستراتيجي كحلقة وصل في طريق القوافل التجارية بين الشمال الافريقي وعمق الصحراء الكبرى جعله مركزا مهما للتبادل التجاري ، الامر الذي شجع سكانه على تطوير مهاراتهم في التجارة تدريجيا ومع توسع حركة القوافل ازدهرت الاسواق خاصة "سوق البلدة" بوادي ميزاب التي تحولت الى نقطة جذب تجاري محوري في المنطقة ،أدى هذا التحول الى جعل التجارة المورد الاقتصادي الاول لسكان ميزاب حيث لم تقتصر نشاطاتهم التجارية على التبادل المحلي بل توسعت الى مدن الشمال وحتى خارج الجزائر وهو ما أسهم في تحقيق الرفاهية النسبية لسكان المنطقة ورغم بروز التجارة كعنصر أساسي لغنى والربح الا ان الزراعة ظلت تحتفظ بدورها كمصدر دائم للكفاف وضامنة الاستقرار الغذائي هذا التكامل بين النشاطين الزراعي والتجاري يعكس حكمة الميزابيين في التكيف مع الظروف الجغرافية والسياسية المحيطة واستثمار موقعهم لخلق نموذج اقتصادي متوازن ومستدام يعزز من خصوصيتهم الثقافية والاجتماعية على مر العصور . (دبوز، 2013، الصفحات 21،22)

وتعتبر منطقة وادي ميزاب(الشبكة) ذات أهمية كبيرة فهي شريان للصحراء ومورد حيوي لها تقوم بتوجيه المياه الى الأنحاء الشرقية والغربية لأن أوديتها كلها لا يتجاوز عمقها 100متر نظرا لسهولة التحكم بالمياه من طرف السكان خاصة في تقنيات إنشاء قنوات مائية تقليدية كالفقرات لجمع الماء بسهولة ، كذلك لقلة استغلالها من طرف سكان المنطقة بسبب قلة الموارد أو ضعف الاستثمارات كبناء السدود أو شبكات الري المتطورة إضافة إلى التغيرات المناخية وغياب مشاريع كبرى للاستفادة من جريان الأودية

، رغم أن أودية المنطقة ليست عشوائية بل تتدفق نحو الانحدارات الطبيعية التي تميل إما إلى الشرق أو الغرب (عمر، 2008، الصفحات 592،593).

المبحث الثاني: التسمية وأصل السكان.

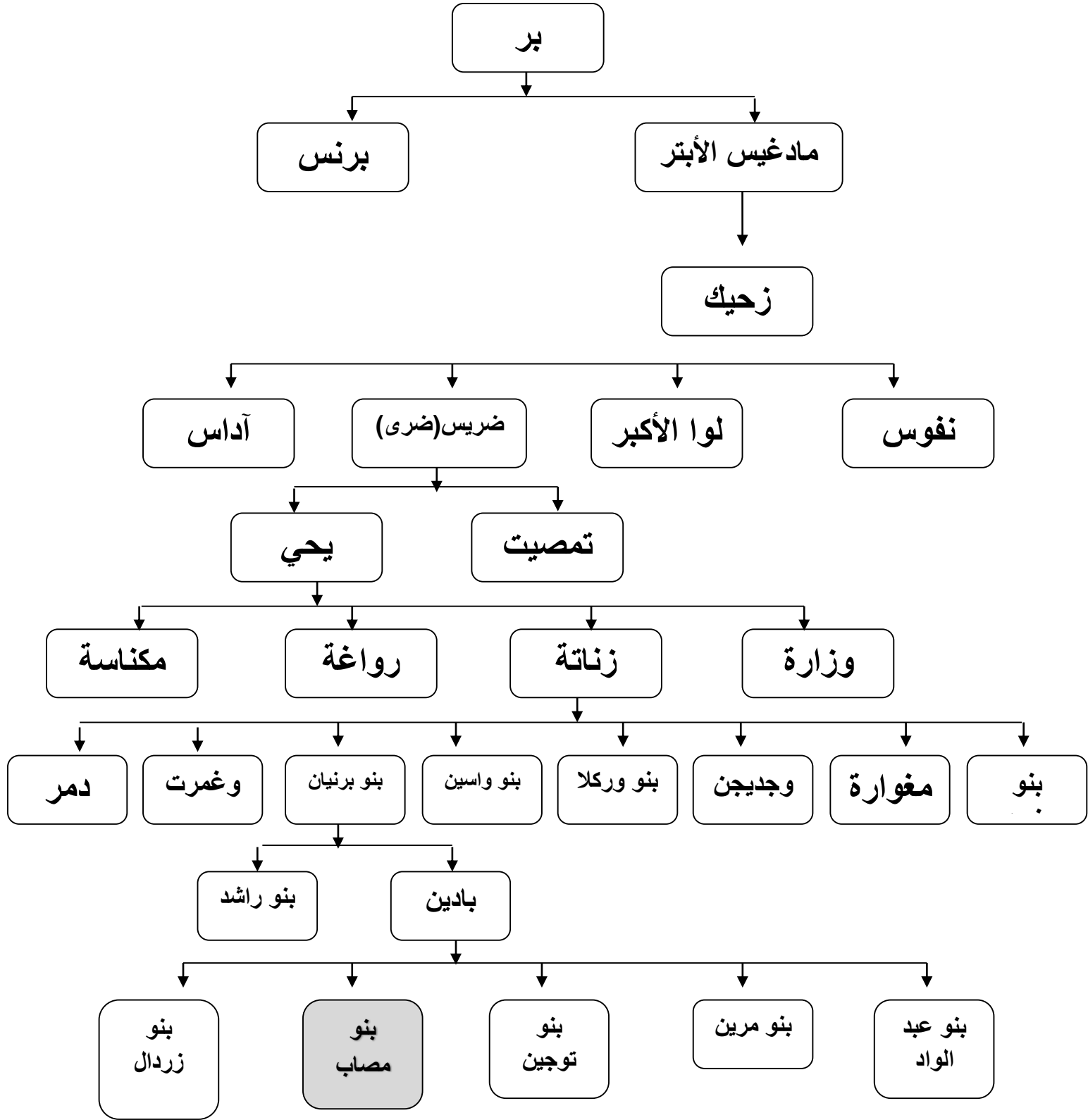
1- التسمية"

تطلق كلمة ميزاب أو بلاد بني ميزاب ببلاد الشبكة لتشابك أوديتها التي تضم مدن وادي ميزاب السبع، إضافة إلى القرى المجاورة لها متليلي وضاية بن ضحوة. تنسب بلاد ميزاب إلى بني مصعب (بلحاج، 2011، صفحة 57) وهذا الأخير هو مصعب بن محمد بن بادين، انتقل بنوه بني مصاب إلى الشبكة مع بني اخوته عبد الواد وتوجين وزردال، وهم الطبقة الثانية من قبيلة زناته (مصطفى وسعيدو، 2022، صفحة 812) بلاد وادي ميزاب، ميزاب أو بنو مصاب بضم الميم هو اسم لمجموعة من الواحات التي ضمت المدن العامرة وهي بني يسجن، بنورة، غرداية، القرارة، يسمون سكانها بالميزابيين وهم اباضيون" لكن الاسم الأقدم هو بلاد أو بادية بني مصعب أو جبال بني مصعب

ويضيف الدكتور الحاج موسى بن عمر في هذا الصدد بقوله "..." وضمن قبيلة الزناتة هذه ينتمي بنوزاب إلى مصاب بن بادين الذي سكن بنو بنوه الوادي الذي نسب اليهم مع بني اخوته عبد الواد وتوجين وزردال بعد حلولهم به وهو الطلقة الثانية من زناتة " (الحاج موسى، 2022، صفحة 62)

أما محمد علي دبور يقول أن الميزابيون يمثلون تفاعلا حضاريا عميقا بين العنصرين العربي والبربري ورغم ما سعت إليه الدراسات الاستعمارية من حصر الميزابيين في خانة "البربر الخالص" ، فالميزابيون لم يكونوا قط مجتمعا معزولا او منغلقا إثنيا ، بل كانوا جزءا من نسيج حضاري إسلامي اوسع ، امتزجت فيه الاعراق وتفاعلت فيه الثقافات خاصة بعد الفتح الاسلامي وظهور الدولة الرستمية التي كانت من ابرز الكيانات الاسلامية في الجزائر وكان لها اثر في تعريب وتعميق البعد الاسلامي للمنطقة ، وقد اسهم هذا التفاعل في تعزيز الهوية العربية الاسلامية لدى الميزابيين وهو ما يتجلى بوضوح في فصاحتهم في اللغة العربية وخلو لسانهم من اللكنة المحلية الثقيلة التي تتميز به المناطق البربرية الاخرى فإتقانهم للغة العربية الفصيحة ليس مجرد مسألة لسانية ، بل هو مؤشر على عمق التداخل الثقافي واللغوي مع العنصر العربي وامتداد لتقاليد علمية ودينية حافظ عليها الميزابيون عبر المدارس العتيقة والزوايا التي كانت تدرس العلوم الاسلامية باللغة العربية . ومن هنا فإن الزعم بأن الميزابيين "بربر خالص" يعكس رؤية استعمارية هدفها تمزيق وحدة الشعب الجزائري . (دبور، 2013، الصفحات 160-168)

-شجرة نسب قبيلة بني مزاب (مصاب) الزناتية .



المصدر: بن عمر الجزء الأول ص 63

اشتهرت بلاد ميزاب بنسج الصوف وصناعة الزرابي المرقومة (المدني، 1948، صفحة 106) بحيث يوجد في المنطقة حوالي 7000 امرأة وفتاة يعملن في صناعة الأقمشة باستخدام الصوف . (أنظر ملحق رقم 03)، (A.coyné, 1879) وكما يستخدمون الجلود لصناعة الملابس كالجلايب والبرنوس المصنوعة من الصوف أو وبر الإبل . وفتحوا أسواقا إسبوعية كبيرة لبيع الأخشاب والسلع والمنتجات الصناعية المحلية بحيث تحتوي على أبراج للحراسة في أعلى نقطة من الأسوار.(ARMAGNAC, 1934) أسسوا مدن وقرى وساهموا في احياء الأرض وخدمتها وحفر الابار بعمق 80 متر لسقي المزارع الغنية. (المدني، 1948، الصفحات 105-106) وتحتوي حدائق بني ميزاب على معظم أشجار الفواكه مثل: التفاح ، البرقوق (المشمش)، السفرجل، الرمان . أما بالنسبة إلى للخضراوات كالفاصولياء والجزر واللفت ، البصل والثوم . إضافة إلى أشجار النخيل والزيتون (A.coyné, 1879, pp. 21-24). (أنظر ملحق رقم 04).

2- أصل السكان.

يرى بن خلدون² أن بني ميزاب من قبائل زناتة لقوله: "...فكان منهم بنو عبد الواد وبنو توجين وبنو مصاب وبنو زردال...، وكلهم معروفون ببني زناتة الأولى..." وقال هذا الاسم لقوم الذين اختطوها وسكانها شعوب من بني بادين بني عبد الواد بني توجين بني مصاب وبني زردال في من انضاف اليهم من شعوب زناتة(خلدون، 2000، الصفحات 79.80)

ونفس الشيء ذهب اليه ايميل ماسكراي E'MASQUERAY³ "... هم من بني توجين من أصل زناتي استقروا في الشباكة (CHEBK) الصخرية التي جعلت صناعتهم أعجوبة أكثر اثارا للدهشة من واحة ورقلة الشباكة في ميزاب تبدو وكأنها منفصلة عن العالم هناك...، ترتفع خمس مدن: غرداية، بني يسقن BENI SEGEN، مليكة MELIKA ، بونورة BOUNOURA، العاطف ELATEF، حفروا الابار وغرسوا الأشجار وفتحوا الأسواق والدم الزناتي هو السائد فيه..." (E.Masqueray، 1886، الصفحات 18-102).

²: عبد الرحمن بن خلدون (732هـ-808هـ) كنيته أبو زيد ولقبه ولي الدين ، ولد بتونس ، درس القرآن و علم التفسير والتوحيد والفلسفة، صاحب كتاب المقدمة: أنظر: زينب محمد الخضري: فلسفة التاريخ عند بن خلدون، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 2008، ص 31، 30.

³: مسكراي إيميل (EMILE MASQUERAY) 1834-1894م: مستشرق فرنسي عني بالدراسات الاجتماعية لقبائل البربر في الجزائر أعد رسالة الدكتوراه عن النظم الاجتماعية في منطقة القبائل و جبال الأوراس و إقليم الزاب نوقشت سنة 1887 أسس مدرسة الآداب في الجزائر العاصمة سنة 1880: أنظر: عبد الرحمان البدوي: موسوعة المستشرقين، 1. دار العلم للملايين، بيروت (لبنان) 1993 ص 549.

ويضيف احمد التوفيق المدني " في كتابه الجزائر ان الميزابيين ليسوا كلهم من نفوسة وفيهم الكثير من العرب الاقحاح والقليل من القبائل العربية الاخرى هاجروا الى جنوبي ورقلة (بني ورجلان) عندما أبيت الدولة الرستمية على يد الفاطميين انتقلت رعايا الدولة الرستمية الى مزاب واستقروا فيها (المدني، 1984 ، صفحة 184).

ويوافق في ذلك محمد علي دبوز الذي ذكر أن الميزابيين يشكلون مزيجا من العناصر العربية والبربرية وليسوا بربرا خالصا كما روج له الاستعمار الفرنسي وأتباعه ، وقد هدفت هذه الدعاية الاستعمارية إلى زرع التفرقة بين مكونات الشعب الجزائري من خلال تصوير البربر كعنصر منفصل عن الامة الاسلامية والعربية . غير أن الواقع التاريخي والثقافي يكشف أن بني ميزاب ينتمون إلى حضارة إسلامية عريقة وكان لهم دورا بارزا في الحفاظ على مقومات الدولة الاسلامية خاصة من خلال تمسكهم باللغة العربية التي يتقنونها فصاحة ، الأمر الذي يعد دليلا على تأثير الدم العربي فيهم . ومن ثم فإن ادعاء "البربرية الخالصة " لا يصمد أمام التحليل التاريخي والاجتماعي ، إذ أن البربر الخالص إن وجدوا فهم في المناطق الجبلية المنعزلة التي لم تصلها الدولة والحضارة ، في حين أن الميزابيين عاشوا في وسط حضاري منظم يجمع بين الأصالة البربرية والانتماء العربي والإسلامي(دبوز، 2013، صفحة 167)

جدول رقم 01: أصل العائلات الميزابية وتواجدهم الحالي .

العائلات	أصلهم	تواجدهم الحالي
أولاد يزجن	قسنطينة	بني يزجن
أولاد موسى	قسنطينة	بني يزجن
أولاد علي بن يزيد	بسكرة	/
أولاد إسماعيل بن عيسى	نفوسة	/
أولاد عمي عيسى	نفوسة	بني يزجن
أولاد ابي مسور	جربة أو نفوسة	العطف
أولاد خالد وأولاد بدر	غرب الجزائر	بني يزجن
أولاد نايل	الجلفة	بني يزجن
أولاد عبد الله	قبائل عربية	مليكة - العطف
الشمينيون	تونس	العطف
أولاد يونس	نفوسة	/
آل علوان	المغرب	غرداية
آل بابا عمر	الجريد (تونس)	غرداية - العطف

(ابراهيم، 2021/2020، صفحة 154)

المبحث الثالث: مناخها واوديتها .

يسود في منطقة بني ميزاب المناخ الصحراوي الجاف وهو قليل الرطوبة ، أما عن درجة الحرارة فإنها تختلف في فصل الشتاء عن فصل الصيف بحيث تكون في الشتاء بدرجة 30° كأقصى حد و 1° كأدنى حد ، أما فصل الصيف تفوق 48° و 20° كأدنى حد. (أعوش، 1991، صفحة 21) حيث يتعرض هذا الاقليم الى هبوب رياح جافة و العواصف الرملية التي تعرقل جميع أنواع الأنشطة، أما الأمطار فعموما لا تتجاوز 50 ملمتر سنويا وغير منتظمة، حيث أحدثت هذه الميزات تأثيرات في المظهر الهيدروغرافي ، حيث نجد الشبكة المائية قليلة الا وقت نزول الأمطار ومع ارتفاع درجة الحرارة فان المياه تتسرب عبر الرمال لذلك أطلق عليها الأودية الكاذبة (واد ريع، ميزاب، متليلي) (درواز، صفحة 26)، ونظرا لظروف المناخ في الصحراء والتي أثرت على النباتات ، التي تتميز بالضآلة و تحملها للجفاف ، حيث يتواجد فيها حوالي 500 نوع من النباتات القصيرة و السميكة تعرف بكثرة الأشواك وطول الجذور مثل السدر، الحلفاء، الشيح'القرطوفة'البطم، اضافة الى الثروة الحيوانية كالغزلان ، الذئب، الأفاعي، الطيور.. (عميراوي، 2009، صفحة 16) وتهب عليها في فصل الشتاء رياح شمالية غربية باردة ورطبة اما في الصيف تهب رياح شمالية شرقية جافة وحارة وهذا ما جعل المنطقة اكثر عرضة للزوايع الرملية .

تعتبر منطقة وادي ميزاب من المناطق التي تتميز بثروة مائية جوفية مهمة رغم الطبيعة الصحراوية لكن بكميات معتبرة وذلك راجع إلى التركيبة الجيولوجية المنطقة التي تسمح بتخزين المياه في طبقات رسوبية ، ضف إلى ذلك القرب النسبي للمياه من سطح الأرض بحيث يتراوح عمق معظم الآبار ما بين 8 إلى 55 متر وهو عمق صغير مقارنة ببعض المناطق الصحراوية الأخرى التي تتطلب الحفر لمئات الأمتار ، كذلك جهود وذكاء بني ميزاب في كيفية استغلال المياه بحيث استخدموا طرقا تقليدية وحديثة على حد سواء واستفادوا بذلك من تقنيات الري المناسبة للبيئة الصحراوية ، إلا أنه مع وجود حوالي 3000 بئر إلا أن الكثير منها غير مستغل أو متروك دون الاستخدام الفعلي لها وهذا راجع إلى نقص الاستثمارات أو الدعم التقني لتأهيل هذه الآبار وجعلها منتجة كذلك البنية التحتية اللازمة لضخ المياه قد تكون غير مكتملة . (ابراهيم، 2021/2020، صفحة 145)

حيث تستقبل منطقة بني ميزاب أربعة أودية رئيسية وهي :

- 1- واد متليلي : تحد من الشباكة صعودا نحو الشمال لايتجاوز مساحته ب400كلم2 و يبلغ طوله حوالي 214 كلم . يمر بجنوب ميزاب وينتهي مساره في سلسلة كتل رملية تسد طريقه .
- 2- واد مزاب :الذي ينبع من الشمال الغربي من الشباكة ويختفي في الأراضي المنخفضة في الجنوب الشرقي تبلغ مساحة حوضه حوالي 5000كلم2 و يبلغ ارتفاعه 500متر يجري على طول يصل إلى 320 كلم .

3- واد زغرير: يمر على شمال بريان ليصل إلى القرارة ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي وينتهي مساره في سهل زقاق يجري على طول 270 كلم وارتفاعه 850 متر (A.coyne, 1879, صفحة 3)

4- واد النسا: يقع جنوب واد زغرير ويستمد مصدره من منطقة تيلغمت ويتجمع فيها على ارتفاع 750 متر ويمر على شمال شرق بريان متجها نحو الجنوب ويلتقي بواد السودان وواد بالوح تبلغ مساحة حوضه حوالي 7800 كلم 2 ويجري على طول يصل إلى 320 كلم. (ابراهيم، 2021/2020، صفحة 146)
إضافة إلى فرعية أهمها مايلي :

- واد السودان: يحتوي واد السودان على أربعة سدود متباعدة على مسافة كيلومترين من مدينة بريان على جانبها الأيسر وبه حفرة قطرها 25 سم محفورة في الصخر قد تكون جزءا من منظومة قديمة لتصريف المياه أو العنصر الجيولوجي نتيجة لتآكل الصخور بفعل المياه المتدفقة لقرون (AMAT, 1888, صفحة 54)

كما تتواجد في المنطقة عدة سدود متدرجة على طول مجرى واد ميزاب لتسد الوديان للاحتفاظ بمياه الأمطار والفيضانات وبالقرب منها يتم غرس أشجار النخيل بحيث يقدر الحصاد السنوي لها (شجرة النخيل) ب15 فرنك بحيث يستهلك سكان ميزاب ما يقارب 20,000 قنطار من القمح والشعير سنويا أما التمور حوالي 25 ألف قنطار (A.coyne, 1879, p. 23).

ما يميز المنطقة أنها تخلو تماما من أي مجرى مائي طبيعي مثل الأنهار أو الجداول الدائمة ولا تعتمد على مصدر مياه جاري مثل العيون أو الوديان وبالرغم من ذلك فقد تمكن سكان ميزاب من إبتكار نظام فعال لتوفير المياه سواء للاستخدام المنزلي أو لسقي الأشجار من خلال حفر الآبار اليدوية حسب طبيعة الأرض وعمق منسوب المياه الجوفية رغم قلة الموارد إلا أنه تم تطوير نظام هندسي مائي يعتمد على توزيع عادل للمياه بين السكان ويشمل قنوات مائية تدعى الفقارات ، إضافة إلى خزانات لجمع مياه الأمطار وتقنيات لتوجيه السيول الموسمية. (AMAT, 1888, p. 51)

جدول رقم 2: عدد أيام جريان بعض أودية منطقة مزاب في فترتين مختلفتين

الواد	16سنة(1921-1937)	11سنة(1961-1950)
واد مزاب	9أيام	36 يوم
واد متليلي	12 يوم	13 يوم
واد السودان	13 يوم	21 يوم
واد النسا	15 يوم	24 يوم
واد بالوح	16 يوم	15 يوم
واد زقيرير	18 يوم	27 يوم

(ابراهيم، 2021/2020، صفحة 147)

المبحث الرابع "تاريخها وتحولها إلى الإباضية .

أ- تاريخها

يعود تاريخ منطقة بني ميزاب من الناحية الجيولوجية الى العصر الطباشيري (cretaceous) الذي يعد جزءا من الحقبة الموزوية (Mesozoic Era) ويقدر هذا العهد حوالي 70 إلى 75 مليون سنة وهي الفترة التي شهدت تغيرات بيئية كبيرة منها فياضانات البحر وامتداد المياه المالحة إلى داخل القارات وبالتالي ترسب الطباشير الأبيض الذي يتكون من بقايا كائنات بحرية دقيقة جدا مثل : "الكوكوليثوفورات" وظهور سرطانات بحرية والنباتات الزهرية كل هذه أثرت على منطقة بني ميزاب بحيث تركت المياه رواسب طباشيرية بيضاء تشكلت منها الصخور الكلسية وتعرف محليا باسم الكلخية مشتقة من كلمة "كلس" وظهرت هذه الصخور الكلسية في الجهة الغربية من شبكة و وادي ميزاب وهي عبارة عن سلسلة من جبال مكونة من هذه الصخور الطباشيرية . (أعوش، 1991، الصفحات 20،21) أما من الناحية التاريخية فإنها تعود إلى العصور الحجرية القديمة الأولى لما تزخر به من رسومات صخرية للحيوانات كالأبقار والفيلة والظباء مما يدل على اختلاف المناخ سابقا حيث كانت المنطقة أكثر خصوبة إضافة إلى رموز التيفيناغ التي هي عبارة عن أبجديات قديمة للغة الأمازيغية إضافة إلى الأشكال المتعددة المنتشرة في كل من موقع "مومو" و "انتيسه" و " بني يزقن " كذلك الموقع الأثري لقصر "بابا السعد" الذي يعكس العمارة التقليدية الميزابية المبنية بالحجر المحلي والطين وعلى قاعدة دينية واجتماعية متينة المندثرة بغرداية وبريان (عوادي، 2015-2016، صفحة 14) .

بحيث أظهرت هذه الحفريات (النقوش الصخرية والأدوات الحجرية والرموز) عن وجود حضارة بشرية وبربرية قديمة ذات طابع مميز في المنطقة منذ تلك الحقبة وتم العثور على عبارات مكتوبة بلأمازيغية بربرية إضافة إلى أعداد وأشكال للحيوانات مثل الغزلان والبقر تدل على حضارة الجنس البشري والبربري أنه يعيش في بيئة زراعية رعوية ، أيضا برزت بعض المهن والحرف كالرعي وتربية المواشي ، وخلال العصر الوسيط 10 م شهدت منطقة شمال إفريقيا صراعات مذهبية وسياسية ونتيجة لذلك هاجرت عدة قبائل أمازيغية إباضية من مناطق مختلفة من بلاد المغرب (خصوصا من جبال نفوسة وليبيا) إلى وادي مزاب هروبا من الصراعات والاضطهاد في الشمال . أسسوا نظاما اجتماعيا ودينيا واقتصاديا منظما وبنوا عدة قصور ومدن محصنة مازالت قائمة إلى اليوم مثل : غرداية وبني يزقن وبونورة ، مليكة ، القرارة ، بريان تتميز كلها بتصميم معماري فريد بحيث تكون القصبة أو القلعة في مركز المدينة بينما المسجد في الوسط وله مئذنة تشبه المنارة أما البيوت فإنها تبنى على شكل مدرجات حول المركز وشوارعها تكون ضيقة ومنظمة لصد الرياح والرمال . وأدرجت بعض قصور ومدن وادي ميزاب ضمن

مواقع التراث العالمي لليونسكو سنة 1980 بسبب جمالية وتفرد هذا التصميم المعماري والتنظيم الاجتماعي، بحيث أنه هناك بعض المدن اندثرت ولكن اطلالها لاتزال موجودة ما بين العطف وغرداية مثل: أولوال، وأخيرة، وأغرم نتلزويت وبابا السعد القديم كلها كانت تابعة لقبيلة زناتة الأمازيغية التي لعبت دور في تكوين المجتمع الميزابي (أعوشت، 1991، صفحة 61).

كما ذكر بن خلدون قائلا: " ... وسكانها شعوب من بني بادين بني عبد الواد بني توجين بني مصاب وبني زردال فيمن انضاف اليهم من شعوب زناتة ... " (خلدون، 2000، الصفحات 79،80).

وكان الميزابيون خلال الحكم العثماني يعيشون في ظروف مستقرة وسليمة وبالتالي كانوا مستقلين عن أي حكم او دولة في تسيير شؤونهم الداخلية التي كان يتولاها مجلس العزابة⁴ ومختلف هياكله (أنظر ملحق رقم 06). وتم ابرام معاهدة بين الميزابيين والدولة العثمانية فتم فيها مايلي : ترك السلطة للميزابيين في تسيير شؤونهم الداخلية والاعتراف بمذهبهم الإباضي واحترام أعرافهم ، وحماية ممتلكاتهم وتجارتهم حول مختلف مناطق الجزائر عامة ذلك مقابل ولاء الميزابيين للدولة العثمانية وتقديم خراجا أو ضريبة سنوية مقدرة باثني عشرة عبدا واثنني عشرة أمة. الأمر الذي ساعد على توقيع هذه المعاهدة هي مجهودات الاخوة بربروس⁵ مع الميزابيين على تحرير سواحل الشمال المغربي من الغزو الصليبي 1510. فتم بالفعل تحرير السواحل بفضل الميزابيين منحت السلطة التركية للميزابية بالجزائر العاصمة احتكار المجازر والمطاحن التي بلغ عددها خلال القرن 15 م ب 25 أيضا المخابز والحمامات ذلك مقابل امداد الانكشاريين بما يحتاجونه (بلحاج، 2011، صفحة 31). وبقيت العلاقة بينهم مستقرة ومتواصلة الا أن تدخل الاستعمار الفرنسي 1830 وما تبعه من تغيرات شهدتها الجزائر عامة ومنطقة ميزاب على وجه الخصوص من معاهدة الحماية 1853 الى قرار الالحاق 1882 وضم المنطقة الى أملاك الإدارة الاستعمارية مع فرض لقانون التجنيد الإجباري ومانتج عنه سنتطرق إليه لاحقا في السياسة الفرنسية المطبقة على المنطقة .

ب- تحول المنطقة من المعتزلة إلى الإباضية .

تنسب العقيدة الإباضية إلى عبد الله بن إباض العربي المسلم ، فمنطقة بني ميزاب قد سكنتها بعض

⁴: مجلس العزابة : هو عبارة عن هيئة دينية شرعية اباضية تأسس على يد الشيخ أبي عبد الله محمد بن بكر الفرستطاني النفوسي من أجل تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية بين تجمعات الاباضية للمحافظة على بقائهم وتسيير شؤونهم الدينية والاجتماعية والسياسية :أنظر:

حشاني أحمد : نظام العزابة ودوره في التماسك الاجتماعي للمجتمع الاباضي في منطقة وادي ميزاب ، "مجلة روافد للبحوث والدراسات ، ع

9، جامعة غرداية 2020 ص 87-88.

⁵: الإخوة بربروس هم أبناء يعقوب احد الجنود الإنكشارية للدولة العثمانية وهم أربعة إخوة اسحاق ، عروج ، خيرالدين ، إلياس برزوا في فترة ظهر فيها العداء للإسلام من طرف الصليبيين ، قادوا حركة الجهاد البحري تحت غطاء الدولة العثمانية واشتهروا في شواطئ الشمال الإفريقي خاصة الأخوين عروج وخيرالدين :أنظر: عبد القادر عزام عوادي : المرجع السابق ص 22.

القبائل البربرية الزناتية التي إعتنقت المذهب الإعتزالي يسمون واصلية نسبة إلى واصل بن عطاء ، يعد من أشهر الفرق الإسلامية في العهد العباسي المتميزة بطابعها العقلي الصارم(أعوش، 1991، صفحة 31). فبعد انهيار الدولة الرستمية في تهرت 296 هـ على يد أبي عبد الله الشيعي التي كانت على المذهب الإباضي قد لجأت بعد اقتحام تهرت إلى ورجلان واستقروا فيها . (بكير، 1985 ، الصفحات 129.128)وبعد سنوات القحط والجفاف التي اصابته منطقة ورجلان وسدراته اللتين كانتا تؤويان الاباضيين الذين فروا من بطش الدولة الفاطمية (الشيعية الإسماعيلية) ما جعل الحياة فيها شبه مستحيلة وضافت أحوال الناس هذا ما دفع بهم للبحث عن مكان جديد يهاجرون عليه ليكون أكثر استقرارا وأمانا من الناحية المناخية والجغرافية ، فوجدوا ضالتهم في منطقة وادي ميزاب . حيث تم إرسال الشيخ لأبي عبد الله الفرستائي بمهمة إنتداب ديني وهو تحويل سكان بني ميزاب من مذهب المعتزلة إلى المذهب الاباضي بحيث لم يتحول كل السكان الى الذهب الاباضي دفعة واحدة ، بل كان تحولا تدريجيا استغرق وقتا طويلا وظل كثير من الناس على معتقداتهم المعتزلية قبل ان ينضموا تدريجيا الى الاباضية .

ومن بين الأسباب التي دفعت بالميزابيين الانطواء تحت لواء الاباضية مايلي :

- لقد شكلت معتزلة بني ميزاب (كونها آخر من تبقى في بلاد المغرب) حالة فكرية متميزة في تاريخ المنطقة ، ومع تراجع نفوذها وضعف انتشارها وجدوا سكان ميزاب أنفسهم أمام ضرورة الانتماء إلى تيار فكري عقدي يبقي على أصالة معتقداتهم ويمنحهم إطارا جماعيا أكثر تماسكا .

- التشابه العميق في المبادئ ساعد على اندماج تدريجي بين معتزلة بني ميزاب والاباضية خصوصا في الظروف السياسية والدينية الصعبة والاضطهاد الذي تعرض له التيار المعتزلي ، فكان هذا الانتقال أشبه بعملية احتواء فكري هادئ لاقطية جذرية ، مما ساعد على تعزيز حضور الاباضية في وادي ميزاب وتحول المنطقة الى معقل اباضي بارز في شمال افريقيا .

- القرب الجغرافي بين منطقة بني ميزاب ومركز الدولة الرستمية في تهرت كان له أثر بالغ في تسهيل التفاعل الفكري والديني بين الاباضية والمعتزلة ، فقد كانت تهرت مركزا علميا ودعويا نشطا منذ القرن الثاني للهجرة وانتشر تأثيرها في المناطق المجاورة خاصة في الجنوب ، وبما أن وادي ميزاب لا يبعد كثيرا عن هذا المركز فقد أدى الى التقارب والاحتكاك المباشر بين السكان مما سهل انتقال العلماء والدعاة الاباضيين نحو الجنوب خاصة بعد سقوط الدولة الرستمية واشتداد الضغط الفاطمي عليهم ، ووجد هؤلاء في بني ميزاب بيئة مهيأة لتقبل المذهب الاباضي نظرا للتقارب العقائدي مع المعتزلة

-يعد تنظيم العزابة أحد أبرز النماذج التنظيمية التي ساهمت في بناء مجتمع علمي متماسك في منطقة وادي ميزاب ليكون هيئة دينية واجتماعية تجمع بين نشر العلم وتوجيه المجتمع وركز على التعليم

والدعوة دون الارتباط بالسلطة السياسية ، ما جعله أداة فعالة في ترسيخ المذهب الاباضي في المنطقة رغم البيئة السياسية المضطربة التي تعاقبت عليها قوى كبرى مثل : الرستميين الاباضيين ، والأغالبة المالكيين والفاطميين الشيعة اعتمدت كلها على السلطة العسكرية لفرض مذهبها ، لكن نظام العزابة حقق ما عجزت عنه تلك القوى عبر أسلوب سلمي يقوم على التعليم والتوجيه الجماعي والمشاركة الشعبية ، بحيث اختار سكان منطقة وادي ميزاب المذهب الاباضي بحرية نتيجة اقتناعهم بفعالية هذا النظام لنتيجة فرض خارجي ، ما جعل من تجربتهم مثالا فريدا على النهضة الحضارية التي يمكن أن تتحقق بالعلم والتنظيم لا بالقوة والسيطرة (ابراهيم، 2021/2020، صفحة 161).

الفصل الثاني:

الأساليب الاستعمارية الفرنسية

المطبقة على منطقة وادي

مزاج (1853-1947)

المبحث الأول : الأساليب السياسية.

لقد كانت بدايات اهتمام الأوروبيين بالصحراء الجزائرية مع الاحتلال خاصة بعد احتلال مدينة الأغواط 1852 ، حيث استفادوا من الرحالة وما تركوه في معرفة الصحراء ووجهوا حملاتهم على المنطقة بوضع خرائط تقودهم الى ابراز التضاريس الجنوبية من أجل تسهيل التحكم و التغلغل في المنطقة و اخضاعها للنظام الاداري العسكري ومن بين هذه السياسات التوسعية على المنطقة مايلي:

أ- معاهدة الحماية بين ميزاب و فرنسا 29أفريل1853:

لقد عملت ادارة الاحتلال الفرنسي بتأمين المناطق التلية الشمالية ومحاولة السيطرة واخضاع المناطق الجنوبية، لما لها من اهمية واستراتيجية وقاعدة خلفية للمقاومات الشعبية وسبق للفرنسيين ان نصبوا خلفاء وقياد في الابيض سيدي الشيخ والاعواط وتسربوا الى تيارت وبسكرة ، أما ورقلة وميزاب وسوف كانت خارج الاتصالات وبالتالي كانت محل أطماع الثائرين الذين يبحثون على قاعدة لمحاربة العدو أمثال محمد بن عبد الله المعروف ب الشريف ورقلة (سعد الله، 1992، الصفحات 354.355) حيث كان الثائرون يتزودون من المدن الصحراوية بكل المستلزمات الضرورية لاستئناف المجاهدة ، وقد جاء في تقرير بقيادة الجيش الفرنسي حول التطورات التي شهدتها سنة 1853 حيث جاء فيه مايلي :”.....

هذا الجزء من الجزائر الذي شكل دائما معقلا للتأمر علينا وملجأ لمثيري الاضطراب الدين سيفسدون السكينة على التل ... اما الميزابيين انقسموا الى فريقين احدهما مع عقد المعاهدة والآخر ضده ...” (بلحاج ن.، 2020، الصفحات 351،352) ويضيف ابو القاسم سعد الله أن الفرنسيين لجأوا الى اتخاذ اسلوب جديد في المعاملة مع الجزائريين وهو الحماية ليضمن بواسطتها الحقوق والواجبات لكلا الطرفين دون اللجوء الى السلاح ومن ذلك الاتفاق الذي وقع بين الفرنسيين وميزاب في 29 أفريل 1853 (سعد الله، 1992، صفحة 359) حيث بادرت السلطة الفرنسية بخطوات عملية لتجسيد المعاهدة ، ففي 24 جانفي 1853 راسل الحاكم العام الكونت راندون (randon)¹

جماعة بني ميزاب ووضح ما تريده فرنسا من عقد هذه المعاهدة وهو خضوع الميزابيين لسلطة الاحتلال والتعاون مع الثائرين على الادارة الاستعمارية مقابل ضمان لهم الحماية والأمن لتجارتهم في الشمال وعرض عليهم الحاكم امتيازات في حال قبولهم لهاته المعاهدة بأنه سيسمح لهم بالتنقل للشمال قائلا :” ... ان التزمتم لهذا فإننا سنعدكم من بين خدامنا وحمايتنا ستتبعكم اينما حللتم في اسفاركم بين

¹: الجنرال راندون : هو حاكما عاما للجزائر تقلد رتبة مقدم ثم عقيد سنة 1838 بوهان اهتم بشكل خاص بأشغال الزراعة وشبكة الطرق ثم تولى إدارة شؤون الجزائرية في باريس 1848 وترقى الى رتبة المارشال سنة 1856 : أنظر شارل أندري جوليان : تاريخ الجزائر المعاصرة_الغزو وبدايات الاحتلال 1827-1871_ ، مجلد1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2013 ص 639.

ربوع قبائلنا ، وخلال اقامتكم في مدننا ...” وتعهد لهم بعدم فرض الرسوم الجمركية على تجارتهم ماعدا المتاجرة مع تونس والمغرب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بهم بشرط على ان يدفعوا ضريبة سنوية وغلق الاسواق في وجه العرب المعادين لفرنسا ، حيث ختم رسالته بتصريح قائلاً “...ان فرنسا لديها القوة الرادعة بين يديها لتنفيذ ما تريده مما تراه عادلا ومنصفا، وقد اثبتت ذلك على أبوابكم بالأغواط فكروا في ان قضية خضوعكم متعلقة بتجارنتكم وثروة أبنائكم التي ترسلونها الى مدننا ، نحن بصدد إستعفافكم ، لكن هؤلاء هم اخوانكم وراضون بما تفعلون ، كما ان عدد الأوروبيين والعرب الذين يطلبون أخذ مكانهم وصناعتهم كبير ، اذا بقيتم صامتين اتجاه هذه الشروط ستتحملون وحدكم المآسي التي ستتبع ذلك.” (بلحاج ن.، 2020، الصفحات 355.356) حيث انقسم الميزابيون بين معارض للمعاهدة من شيوخ وطلبة أمثال “الشيخ أطفيش”¹ ورفضوا رفضا قاطعا الارتباط بفرنسا ، ومن جهة أخرى أيدت “هيئة العوام”² وممثلو التجار المعاهدة ورأوا أنه لا سبيل من مواجهة فرنسا واعتبروه انتحار جماعي بين قوة هائلة من حيث العدة والعتاد وبين قلة عتاد المنطقة وضعفها ، تم عقد اجتماع من طرف أعيان وادي ميزاب في 29 أبريل 1853 وتم الاتفاق على ايفاد جماعة من ممثلي المدن السبعة الى مدينة الاغواط لإبرام المعاهدة (ابراهيم، 2021/2020، صفحة 187)، تم رسميا في 2 أبريل 1853 مع القائد العسكري فرانسوا باراي **le commandant français charles du Barai** ممثل السلطة الفرنسية وجماعة بني ميزاب باسم الأمة الميزابية. (أنظر ملحق رقم 06).

ب-قرار إلحاق ميزاب بفرنسا 30 نوفمبر 1882 :

لقد شكل قرار إلحاق وادي ميزاب بفرنسا في نوفمبر 1882 (أنظر ملحق رقم 08) محطة مفصلية في مسار السيطرة الاستعمارية على النوب ، حيث أمر الوالي العام لويس تيرمان³ (Louis Tirman) الجنرال دولاتور (Delatour) بتنظيم حملة عسكرية نحو المنطقة على خلفية اتهام سكانها بدعم الثوار الجزائريين بالسلاح والمؤونة ، ضمت الحملة حوالي 1175 جنديا و500 فرس و 1815 جملا محملة بالمؤونة في خطوة عسكرية تؤكد الاهمية الاستراتيجية التي أولتها فرنسا لهذه المنطقة ذات الطابع الديني والاجتماعي المتميز ، فقد كان وادي ميزاب يتمتع بنظام حكم ذاتي فريد تمثله مجالس العزابة ، ما

¹: الشيخ أطفيش (1827-1914): هو عالم من علماء ميزاب اسمه عبد الله بن حميد السالمي ولد بغرداية كان رافضا للسياسة الفرنسية ومنع رفع الرايات ، فرضت عليه الرقابة المشددة وسجل في دفتر للمشتبهين وسجن في تعزيمت ، له عدة مؤلفات وكتب في شتى العلوم والفنون :أنظر: صالح بن أدريسو: الميزابيون على وقع الثورة (1954-1962). ج.1، وكالة الاتصالات والاشهار داية للطباعة ، غرداية 2020 ص25

²: “هيئة العوام” : هي من الهيئات العرفية في حواضر وادي ميزاب ، تتشكل من أعيان القصور وهم شيوخ القبائل ، تتولى هذه الهيئة شؤون القصر السياسية والأمنية والإدارية وتتشاور مع هيئة العزابة لخدمة المصالح العامة :أنظر: طاعة مصطفى :المرجع السابق: ص818

³: لويس تيرمان : هو حاكم عام للجزائر من 26 نوفمبر 1881 الى 18 أبريل 1891 وعمل على تنفيذ مشاريع تنموية في مختلف المجالات بما في ذلك التعليم ، الطرق والموارد المائية

الفصل الثاني : الأساليب الإستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة وادي ميزاب (1853-1947)

جعله يمثل نموذجا مقاوما للسيطرة الاستعمارية سياسيا وثقافيا .(مصطفى و سعيود، 2022، الصفحات 826.827) فمنذ توقيع المعاهدة 1853 لم تكن منطقة وادي ميزاب بعيدة عن أنظار السلطات الاستعمارية ، إذ كانت تحظى بمتابعة دقيقة من طرف الجواسيس والمخبرين الفرنسيين الذين لاحظوا حركة نشطة للقبائل الصحراوية التي كانت تمر عبر المنطقة للتزود بالمؤونة والسلاح ، وقد أدرك الفرنسيون أن وادي ميزاب لا يشكل فقط منطقة مستقلة تنظيما ودينا ، بل هو أيضا مركز لوجستي فعال لدعم قادة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال ، فقد لعبت المنطقة دورا رئيسيا في تموين ثورات كبرى مثل

مقاومة الشيخين المقراني والحداد 1871 ومقاومة أولاد سيدي الشيخ (1864-1869) أيضا ثورة الشيخ بوعمامة ، كانت تنقل الامدادات مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وتنظيمها المحكم . فهذه الأسباب كلها جعلت من فرنسا تتخذ قرارا حاسما في سنة 1882 مؤكدة بأن الميزابيين نقضوا المعاهدة المبرمة في 1853 ولم يتقيدوا ببندوها منها غلق الأسواق في وجه العرب المعادين لفرنسا وعدم إمداد الثوار بالسلاح والمؤن ، إلا أنهم نقضوا هذين البندين .

انطلقت الحملة من الأغواط في 10 نوفمبر 1882 ووصلت الى غرداية في 17 نوفمبر 1882 وتم توقيع قرار إلحاق منطقة بني ميزاب رسميا بفرنسا يوم 30 نوفمبر 1882 لإخضاع المنطقة وقطع صلتها بالمقاومة وسط سخط شعبي قاطع من طرف الهيئات الدينية وعلى رأسها تنظيم العزابة الذين اعتبروا هذه الخطوة تهديدا مباشرا لاستقلالهم الذاتي وهويتهم الدينية .(عوادي، 2015-2016، الصفحات 34.35) وقد تصدى لهذه السياسة الاستعمارية عدد من العلماء ورجال الدين والأعيان المعارضين أبرزهم الشيخ محمد بن يوسف أطفيش الذي مثل رمزا للمعارضة الفكرية والدينية ، مما أدى إلى اعتقاله من طرف السلطات الفرنسية ليوم كامل في محاولة لتهريبه وكسر نفوذ العلماء داخل المجتمع(مصطفى و سعيود، 2022، صفحة 826) (أنظر ملحق رقم 07) .

قامت الادارة الفرنسية من اجل السيطرة الكاملة على ميزاب انشاء برج عسكريا على جبل بوزنزة المشرف على غرداية سنة 26 ديسمبر 1882 بجناحين الاول للجيش والثاني للمكتب العربي والمستودعات ويحتويان على مدفعان يشرفان على كل منطقة . وتم انجاز خط التلغراف بين غرداية والاغواط في 5 مارس 1883 .

ومع ذلك اعتبر الميزابيون قرار الحاق بلادهم بفرنسا اجراء غير مشروع ويتعارض مع القوانين الفرنسية نفسها وظلوا يرفضون كونهم رعايا فرنسيين . معتمدين على مانص عليه الدستور الفرنسي من قانون 18 جويلية 1875: "... لا يمكن اخراج شيء من تراب الوطن او تبديل شيء من ذلك او الحاق اي بلاد بارض الوطن الا بواسطة قانون يصدر بذلك فالحاق قطعة جديدة لأرض الوطن هو امر من

الفصل الثاني : الأساليب الإستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة وادي مزاب (1853-1947)

اختصاص المجلس التشريعي لاغير..”(بن عمر، 2022، الصفحات، 256، 255) وما يؤكد الطابع غير القانوني لإجراء الالحاق المخالف للقانون الفرنسي نفسه هو وضعية اليهود المتواجدين بميزاب الذين حرموا من المواطنة الفرنسية بموجب قانون كريميو 24 اكتوبر 1870 كونهم خاضعين لنص المعاهدة 1853 بحيث لم يتم منحهم حق المواطنة حتى بعد قرار الحاق ميزاب بفرنسا هذا ما يعني عدم الغاء المعاهدة.(بن عمر، الصفحة 261).

المبحث الثاني : الأساليب الاقتصادية .

لقد أولى الفرنسيون اهتماما كبيرا بالصحراء بعد اكتشاف المعادن خاصة البترول والغاز الطبيعي ، ومن أهمها آبار البترول في حاسي مسعود بجنوب ورقلة وآبار الغاز الطبيعي بالغرب من غرداية بمنطقة بريان وهو حاسي الرمل وغيرها من الطاقات كلها كانت تحول نحو ميناء الجزائر ، هذا لما تزخر به المناطق الصحراوية من ثروة زراعية هائلة خاصة في الزاب الشرقي والغربي الشهيرة بواحات النخيل مثل : طولقة (بسكرة)، وبن نوي .(عميراوي، 2009، الصفحات 22.23) من بين أهم العناصر الفرنسية التي كان لها دور في السياسة التوسعية بشتى الوسائل نجد الجنرال ديفو (Devaux) الذي قام بحفر الآبار في سنة 1856 بعمق 60 متر إضافة الى شق الطرقات في المنطقة ، قام بتوجيه قافلتين تجاريتين ، انطلقت من بسكرة الى الجنوب في 13 جويلية 1844 بهدف معرفة الأسواق الداخلية للمنطقة ، كان ذلك بداية لإقامة ادارة فرنسية بالصحراء باكتشاف الماء بدايتها ورقلة ثم بسكرة بحيث تكون ورقلة سوق تجارية هامة للأوروبيين والعرب والميزابيين ، يتواجد بها حوالي 198008 نخلة تنتج 3024447 كلغ بسعر 0,35 فرنك(عميراوي، 2009، صفحة 32)

ففي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الادارة الفرنسية بتنفيذ سياسة ممنهجة تهدف إلى تجريد السكان الأصليين من أراضيهم وإعادة تشكيل البنية العقارية في البلاد بما يخدم مصالحها الاستيطانية والاقتصادية ، وفي هذا السياق اصدرت جملة من الأوامر والتشريعات التي كانت الهدف منها الاستيلاء على أكبر عدد من الاراضي الزراعية الخصبة ونزعها من أيدي الأهالي تحت غطاء قانوني شكلي يخدم مصالح المستوطنين الاوروبيين .

في سنة 1845 صدر أول أمر استعماري واضح يقضي بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي السلطات الفرنسية ، حيث تم نزع حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي الواقعة في عدة جهات من البلاد دون تعويض عادل أو أي اعتبار للحقوق الجماعية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري . وتلت ذلك في سنة 1846 اجراءات أكثر تعقيدا تمثلت في اصدار أمر اداري يجعل من إثبات الملكية شرطا أساسيا للاحتفاظ بالأرض وذلك من خلال تقديم عقود موثقة تعود الى ما قبل 5 جويلية 1830 ، غير أن هذه الشروط كانت مجحفة لأن أغلب الأراضي كانت تدار وفقا لنظام المشاعة الجماعية بين قبائل العرش وكانت المعاملات العقارية تجري وفق الأعراف المحلية وبإشراف مجالس الجماعة دون وجود وثائق مكتوبة أو عقود رسمية ، هذا ما سمح للإدارة الفرنسية التحايل على النظام العقاري التقليدي وسهل لها مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي ومن ثم توزيعها على المعمرين الاوروبيين الذين شجعت فرنسا على هجرتهم

الفصل الثاني : الأساليب الإستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة وادي ميزاب (1853-1947)

إلى الجزائر في إطار سياسة الاستيطان الكولونيالي ، وقد تجسدت هذه السياسة في عدن مشاريع استيطانية ممنهجة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية : حيث تم إلغاء الصبغة الدينية لهذه الأراضي التي كانت مخصصة للخدمات الاجتماعية والدينية (كالمساجد والزوايا ، المدارس القرآنية) وتم ضمها إلى الأملاك العامة للإدارة الفرنسية بغرض بيعها أو توزيعها على المستوطنين .

- وضع الحراسة القضائية والادارية على أراضي الفارين والهاربين : استغلت السلطات الاستعمارية غياب الكثير من الجزائريين خاصة في منطقة بني ميزاب نتيجة لمشاركتهم في المقاومة أو اضطروا للهروب من قمع الادارة لتضع يدها على أراضيهم بحجة "غياب المالك" واعتبرتها ممتلكات بدون مالك ويمكن للإدارة التصرف فيها بحرية .

-تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم : قامت الادارة الفرنسية بإعادة تقسيم الأراضي الجماعية إلى وحدات صغيرة وفرضت نظام الملكية الفردية الاجبارية مخافة بذلك نمط العيش الجماعي الذي كان سائدا في المجتمعات القبلية بخاصة منطقة وادي ميزاب وكان الهدف من هذه الاجراءات ضرب البنية الاجتماعية التقليدية وإضعاف روح التضامن وجعل الارض سلعة قابلة للبيع بسهولة . (بوعزيز، 2007 ، الصفحات 10،09)

حيث يمتلك الاروبيون الاراضي في الجزائر حوالي 2,400,000 هكتار منها 1,700,000 من أرض منزوعة ملكيتها ، كما يمتلك 73,5 في المائة منهم أكثر من 100 هكتار وفيهم كثيرون يمتلكون أكثر من 1000 هكتار(بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، 2009 ، الصفحات 238،239).

المبحث الثالث : الأساليب الاجتماعية والثقافية.

1- الأساليب الاجتماعية :

سياسة التمييز والتفجير: مع مطلع القرن العشرين عانى المجتمع الميزابي من أوضاع اجتماعية وانسانية مزرية نتيجة السياسة التمييز والتفجير التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ، فقد كرست فرنسا نظاما عنصريا يميز بين المستوطنين والاوروبيين والجزائريين ، حيث تمتع الاوروبيون بكافة الحقوق السياسية والمدنية ، في حين حرم الجزائريون من أبسط حقوقهم ولم يمنحوا الجنسية الفرنسية الا بشرط التخلي عن دينهم في إعتداء صارخ على الهوية الاسلامية ، فقد كانوا يعملون في اراضهم كخماسين واجراء مقابل مبلغ زهيد ، أما النساء فقد أجبرن على العمل في منازل الاوروبيين واليهود في ظروف قاسية ، بينما اضطر الأطفال إلى التسول والعمل في مسح أحمية الاوروبيين بشرط أن يحملوا أسماء إسلامية مثل : "محمد ، "فاطمة " في محاولة مقصودة للنيل من كرامتهم وتقليل شأن دينهم وثقافتهم ، تهدف هذه السياسات في مجملها إلى إضعاف المجتمع الجزائري وتحطيم بنيته الثقافية والدينية وتكريس التبعية الكاملة للاستعمار (بن عمر، نوفمبر 2022، الصفحات 101-164).

أ- سياسة التهجير: مثلت سياسة التهجير التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر أحد أبرز أدواته القمعية لاختضاع الشعب الجزائري وتحقيق أهدافه في السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان لسكان منطقة بني ميزاب نصيب وافر من هذه السياسات ، حيث قامت السلطات الفرنسية بتهجير واسع النطاق شمل الآلاف من أبنائهم خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1913 سواء داخل الوطن أو إلى البلدان الاسلامية المجاورة مثل : "تونس ، المغرب وسوريا " وقد جاء هذا التهجير في سياق معقد رافق قرار فرض قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 والذي اعتبره الجزائريون وخاصة بني ميزاب اعتداء على عقيدتهم وحرمتهم الفردية والجماعية وكان هدف فرنسا من هذه السياسة هو تفرغ المناطق المقاومة من سكانها الاصليين وقطع الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال الخاضع للحكم المدني والجنوب الصحراوي المحكوم عسكريا ، فقد مثل الشمال الجزائري نقطة تمركز للاستيطان الاوروبي وكانت الادارة الفرنسية تخشى من أن يؤدي التقاء السكان المحليين المتدمرين مع القوى الاقتصادية الصحراوية إلى نشوب حركات تمرد أو مقاومة منظمة ، خاصة أن المناطق الصحراوية كانت تمثل بعمقها الافريقي والاسلامي ، ومن هذا المنطلق لجأت فرنسا إلى تهجير الشباب الديم كانوا ينشطون اقتصاديا في الشمال إلى الاقاليم الجنوبية بهدف تعطيل الحركة التجارية وكسر التواصل الجغرافي والاقتصادي بين مكونات المجتمع الجزائري . (بن عمر، نوفمبر 2022، الصفحات 175، 174)

ج- إستهداف المرأة الميزابية : منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر أدركت السلطات الفرنسية أهمية

المرأة الجزائرية داخل المجتمع باعتبارها الحجر الأساس في الأسرة والحاملة للقيم والتقاليد ، فقد أدت المرأة الميزابية دورا محوريا في الحفاظ على البنية الأسرية والاجتماعية وكانت بمثابة الحصن الثقافي والديني الذي صان الهوية من محاولات المسخ والفرنسة ، وبناء على ذلك سعت السلطات الفرنسية منذ الوهلة الأولى الى اختراق هذا الحصن من خلال استهداف المرأة الميزابية وتجلى ذلك في عدة سياسات أبرزها إنشاء مدارس فرنسية مخصصة للبنات بهدف تغريبن وتعويدهن على القيم الفرنسية والعادات الأوروبية تحت غطاء التمدن والتحرر ، وكما شنت حملة ثقافية مركزة لتغيير اللباس التقليدي المحتشم الذي يميز المرأة الميزابية وسعى الى تشويه صورة المرأة المسلمة من خلال الإعلام والتعليم ووصفها بالضعيفة والمضطهدة وادعت أن الاستعمار جاء "لتحريرها" مستعملا الضغط الاقتصادي والاجتماعي ودفعهن الى العمل في البيوت الأوروبية بهدف النيل من كرامتهن وكسر صورتهم كمرقيات وأمهات .(بن عمر، نوفمبر 2022، صفحة 185)

2- الأساليب الثقافية :

أ – التعليم الرسمي سعت الادارة الاستعمارية الفرنسية الى التغلغل في منطقة وادي ميزاب بمختلف الوسائل ، وكان التعليم على رأس أدواتها لتحقيق هذا الهدف ، فقد اعتبرت فرنسا أن تعميم التعليم الفرنسي سيمكنها من التأثير في البنية الثقافية والدينية الصلبة التي تميز المجتمع الميزابي ، غير أن هذه المساعي اصطدمت بمعاهدة الحماية المبرمة سنة 1853 والتي نصت على عدم إخضاع منطقة بني ميزاب للقوانين الفرنسية العامة ومنها قانون 1892 الذي فرض التعليم الفرنسي في الجزائر ورغم ذلك شرعت الادارة الفرنسية في فرض مدارسها تدريجيا ، حيث افتتحت أول مدرسة في غرداية سنة 1887 ثم توسع التعليم إلى العطف وبني يزقن سنة 1892 ومليكة سنة 1907 ، بينما تأخر وصوله إلى بونورة حتى سنة 1946 ، لكن هذه المدارس لقيت اقبالا ضعيفا من طرف الميزابيين وذلك لأسباب عدة أهمها مايلي :

ضعف البرامج التعليمية وانعدام الكفاءة المهنية للمعلمين

- عدم حصول التلاميذ على شهادات معترف بها

ولأن المجتمع الميزابي كان شديد التمسك بهويته الدينية والثقافية ، فقد واصل الاعتماد على مؤسساته التقليدية مثل: الكتاتيب ، نظام المشيخة والتعليم المسجدي وأرسل أبناؤه الى مناطق الشمال لتلقي تعليم أرق . وفي المقابل سعت فرنسا بكل الوسائل للقضاء على هذه المؤسسات ، حيث قامت بحملات اعتقال ضد العلماء والمشايخ وعلى رأسهم الشيخ محمد بن يوسف أطفيش في محاولة للحد من تأثير التعليم الديني وإحلال نموذجها الثقافي مكانه .(قوبع، 2013 ، صفحة 42)

ب – التعليم التقني :قامت الادارة الفرنسية بإنشاء مدرسة التعليم المهني للتجارة بغرداية عام 1896 في

إطار مشروعها الهادف الى نشر التعليم الفرنسي والاندماج الثقافي للمجتمعات المحلية ، حيث لم تكن هذه المدرسة ذات طابعى ديني أو تبشيري ، بل ركزت على التجارة والحرف والمجالات العلمية ماجعلها أقل خطرا على العقيدة الاسلامية مقارنة بمدارس البعثات التبشيرية أو الكاثوليكية . أثارت هذه المدرسة اهتماما نسبيا لدى الميزابيين نظرا لطابعها المهني وبعده عن التأثير العقائدي المباشر حيث رأى بعض المثقفين أنها تمثل فرصة لتعلم المهارات التجارية والإدارية التي قد تفيد أبناء المنطقة في حياتهم العملية ، الا أنها لقيت اقبالا ضعيفا رغم الجوانب الاجابية ويعود السبب لذلك إلى التحفظ الثقافي والديني الشديد الذي كان يطبع المجتمع الميزابي ، إذ كانوا يرفضون كل ماله صلة بالمستعمر حتى وإن بدا غير مهدد لان المجتمع الميزابي بطبعه كان متمسكا بنظامه التربوي والتعليم الديني التقليدي في العزابات والكتاتيب ، وكان يرى في التعليم الفرنسي وسيلة لفرض ثقافة أجنبية قد تؤدي تدريجيا إلى الذوبان في المجتمع الاستعماري الفرنسي ، لأن هذه المدرسة وإن بدت غير دينية فإن كثيرا من الأهالي كانوا يشكون في نوايا الفرنسيين ويخافون من تأثير غير مباشر على لغة أبنائهم وهويتهم وثقافته (قوبع، 2013 ، صفحة 44).

ج- سلب مهنة القضاء الشرعي : عرف المجتمع الميزابي بتدينه العميق وعاطفته القوية لدينه الاسلامي ، حيث كان يشكل المذهب الاباضي جزءا لا يتجزأ من هويته الثقافية والدينية من خلال هذا التوجه عمد المجتمع الى الحفاظ على استقلاله الثقافي والديني خاصة عبر نظام العزابة الذي كان يشرف على شؤون الحياة اليومية ويصدر الفتاوى الشرعية التي تنظم مختلف جوانب الحياة بما في ذلك تحديد المكاييل وتنظيم معاملات الزواج والطلاق وإدارة شؤون الميراث والعقود ، ومن خلال هذا النظام تمكن المجتمع من تحقيق استقرار نسبي في حياته القضائية والاجتماعية ، بحيث كان القضاء الديني يشرف على تنظيم الاحوال الشخصية ويضمن العدالة وفقا للمذهب الاباضي ، ضف إلى ذلك كان للمرأة الميزابية دور مهم في هذه المنظومة كانت تشارك في تنظيم الشؤون الاجتماعية مثل : تنظيم الأعراس والمناسبات الدينية والمساهمة في محاربة المنكرات وتنظيم الأعمال الخيرية وهذا التوزيع العادل للمهام داخل المجتمع ساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

وطلاق وميراث وعقود ومع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سعت السلطات الاستعمارية الى التغلغل داخل المجتمع الميزابي من خلال فرض نظام قضائي فرنسي يتماشى مع مصالحها السياسية والثقافية ، ففي إطار هذا التغلغل ألغت المحاكم المحلية التي كانت تشرف على الشؤون القضائية في المنطقة وأحلت مكانها محاكم تابعة للنظام الاستعماري ، فتم تعيين قضاة غير مؤهلين وتفتقر محاكمهم الى الكفاءة اللازمة مما أثر سلبا على العدالة القضائية في المنطقة ، كما سعت فرنسا الى فرض إشراف

مباشر على القضاء الشرعي من خلال محاولة توجيه القوانين الفرنسية نحو تنظيم شؤون الأحوال الشخصية مثل : زواج ، طلاق ، ميراث وعقود وهو ما يتناقض ويتنافى مع قيم المجتمع الميزابي الدينية والاجتماعية ، وإلى جانب ذلك سعت الإدارة الفرنسية إلى تقليص دور المؤسسات الدينية التقليدية مثل الكتاتيب والمشايخ التي كانت تساهم بشكل كبير في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للمجتمع إلى الضغط على هذه المؤسسات بما في ذلك اعتقالات جماعية ضد العلماء والشيخوخ الذين يدرسون علوم القرآن والتوحيد أمثال الشيخ محمد بن يوسف أطفيش . وبالتالي شكل القضاء الفرنسي تهديدا حقيقيا للمجتمع الميزابي الذي كان يعتمد على العدالة الشرعية المستمدة من الشريعة الاباضية .

حبت واجه المجتمع الميزابي هذا التغيير بالقوة والرفض وتمسك بتقاليده ونظامه القضائي الخاص وهو ما أفضى إلى صراع مستمر بيم ما اعتبره الفرنسيون قانونا وما كان يراه الميزابيون شرعا اسلاميا ينبغي تطبيقه ، كما واجهت النساء تحديات في ظل هذه التغييرات وتم تقليص دورهن في تنظيم الشؤون الاجتماعية ما أدى إلى اضطراب في التوازن المجتمعي الذي كان قائما على المشاركة المجتمعية الشاملة (قوبع، 2013 ، الصفحات 51،52)

د- سياسة التنصير :

شكلت سياسة التنصير والتبشير أحد الركائز الأساسية للمشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر حيث لم تقتصر اهدافها على السيطرة الاقتصادية او العسكرية ، بل تعدتها الى محاولة طمس الهوية الدينية والثقافية للشعب الجزائري ومنذ السنوات الاولى شرعت الادارة بالتعاون الوثيق مع الارشادات الدينية الكاثوليكية في تنفيذ سياسة ممنهجة تهدف الى نشر المسيحية بين السكان خاصة الاطفال باعتبارهم الجيل الذي تعقد عليه آمال التغيير الفكري والعقائدي وغرس الولاء للادارة الفرنسية في نفوس النشء الجديد من خلال سلخه عن دينه وثقافته الاصيلة وتجلي ذلك بوضوح في تصريح الجنرال "بيجو" عندما قال مخاطبا القس الأب "بريمو" "... حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين ، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار..." فهذا التصريح يكشف عن البعد الاستراتيجي الذي ربط بين التنصير والاختضاع العسكري . ومن جهة أخرى عبر "الكاردينال لافيغري" مؤسس جمعية الآباء البيض عن البعد الايديولوجي والديني العميق للمشروع التبشيري ، حيث صرح قائلا : "يجب علينا أن نجعل من أرض الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أجزاءها بنور مدينة منبع وحيمها الانجيل ... تلك هي رسالتنا الالهية " يظهر في هذا التصريح الطابع الصليبي للحملة الاستعمارية ، حيث لم يكن التنصير مجرد نشاط (عميراوي، 2009، الصفحات 103-105) ديني ، بل مشروع حضاري واستعماري متكامل .

حيث أنشأت فرنسا محطة تبشيرية في متليلي والتي اعتبرت اول محطة تنصيرية موجهة لإفريقيا من

الفصل الثاني : الأساليب الإستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة وادي مزاب (1853-1947)

الصحراء الجزائرية وتم استغلال البعد الانساني والاجتماعي كوسيلة لاستمالة السكان لاسيما في الخدمات الصحية والتعليمية اعتمد المبشرون ومنهم الآباء البيض والاخوات الراهبات على سياسة الاحسان والاستقطاب الهادئ حيث قدمت خدمات طبية مجانية في المستوصفات والمنازل ، الأمر الذي جعل من المؤسسات الصحية واجهة مؤثرة تسهل اختراق المجتمع الميزابي المحافظ ، فكان المستشفى بمثابة فضاء استراتيجي للتقرب من الأهالي خصوصا أن سكان المنطقة كانوا يلجئون في حالات المرض والعجز ما جعلهم عرضة للتأثيرات الدينية والثقافية المصاحبة لهذه الرعاية ، فقد بدأ هذا النشاط المنظم في سنة 1895 عندما فتحت الاخوات منزلا في ميزاب بالضبط في "تيضفت" ليكون مشغلا ومستوصفا للنساء ، وبعدها بثلاث سنوات تم تدشين مستشفى أول مستشفى عسكري في المنطقة وهو مستشفى القديسة "ماري مادلين" الذي شكل النواة الأولى للعمل الطبي التبشيري الرسمي في مزاب وإلى جانب ذلك تم إنشاء مدرسة ومستوصف إضافي بإشراف الآباء الذين كانوا يؤدون أدوارا مزدوجة كأطباء ومبشرين . فقد عمد الآباء إلى التجول في المدن والواحات من أجل تقديم العلاج الميداني ويصحبون معهم الهدايا للأطفال ويشاركونهم الزهات والأنشطة الاجتماعية ، وكما سعوا إلى بناء الثقة من خلال المشاركة في المناسبات العامة مثل : المواكب الجنائزية وتقديم القربان خصوصا في مدن العطف وغرداية القريبتين من مركز اقامة البعثات التبشيرية. وفي سنة 1902 تم فتح مستوصف في الشارع الجديد "أغلاذأجدينز" وفتح مدرسة على مشارف المدينة في المكان المسمى "باب الراعي" واستقبلت حوالي 56 تلميذا فقط وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الميزابي وتمسكه بمذهبه وعاداته ورفضه للتدخل الأجنبي في حياته الدينية عل وجه الخصوص.(الحاج ابراهيم ، 2012/2011 ، ص 78-81)

المبحث الرابع : الأساليب العسكرية :

أ - قانون التجنيد الإجباري وموقف سكان وادي ميزاب منه :

بعد اعلان قرارالحاق منطقة بني ميزاب بفرنسا 1882 نتيجة تعاون أهالي المنطقة مع الثوار ، أصدر الوالي العام للجزائرلويس تيرمان قرارينص بإنشاء دائرة عسكرية بمدينة غرداية تشمل القرى السبع لميزاب ، كذلك شعابنة متليلي وشعابنة المنيعه ، بحيث يحكمها قائد أعلى للمكتب العربي ، وفي 24 ديسمبر 1902 صدر قانون لإنشاء أراضي الجنوب وأصبحت غرداية ملحقة عسكرية تابعة الى القيادة العسكرية بالأغواط ، أما في مجال القضاء فتم اصدارقرار انشاء سبع محاكم اباضية بمدن ميزاب ، كذلك انشاء مجلس للاستئناف بغرداية سمي ب " مجلس عمي السعيد"¹، وبهذا أصبحت كل قرى ميزاب تابعة للإدارة العسكرية الفرنسية عن طريق القياد بحيث تحدث مناقشات بين القياد وأهالي المنطقة تصل الى انتهاك الحرمات والقتل بين النشاط السري للإدارة الفرنسية في زرع الفتن والعداء بين سكان المنطقة .(عوادي، 2015-2016، صفحة 36) وأكد شارل روبر أجيرون في كتابه الجزائر المسلمون وفرنسا أنه في سنة 31 جانفي 1912 قد نشر منشور شروط الالتحاق ونسبة المنح ، حيث أضاف هذا المنشور أربعة سنوات بدل 03 سنوات للتجنيد مقابل منحة قدرها 250 فرنك (أ جيرون، 2007، صفحة 741). وفي سنة 1912 أصدرت فرنسا قرار التجنيد الاجباري من كامل القطر الجزائري بما فيها منطقة ميزاب ، وشهدت احتجاجات مطالبة بإلغائه لكن فرنسا استمرت على تنفيذه ، علما أن وادي ميزاب بمدنه السبعة يتمتع باستقلال ذاتي داخلي جمهوري تدير شؤونه السياسية والدينية والاجتماعية هيئات العزابة للمساجد بإشراف رؤسائها ، حيث لم تكن على تبعية لأي احتلال في الشمال الا علاقات اقتصادية أو تحالف دفاعي ضد العدو (حمو، صفحة 313)ومن جهة أخرى قامت السلطات الاستعمارية بعملية الاحصاء للشباب المؤهلين للخدمة العسكرية ، الا أنها لقيت معارضة شديدة ، حيث قام ممثلو الأهالي بتقديم عشرات اللوائح للحكومة العامة بالجزائررافضين لهذا القانون ، وتوجهت الى باريس برئاسة " بوضربة"²، "وابن رحال"¹ مطالبين بما يلي :

¹: " مجلس عمي السعيد "هو مجلس العزابة الأعلى ويتكون من كبار أعضاء العزابة في القصور الاباضية ، بحيث يمثل كل قصر ثلاثة علماء وهم شيخ العزابة في القصر والامام وشخص ثالث ينتخبه مجلس العزابة ويجتمع أعضاؤه مرة كل ثلاثة أشهر في مقبرة الشيخ سعيد بن علي الجريبي لذلك سمي المجلس باسمه :أنظر: عبد القادر عزام عوادي : المرجع السابق ص57

²: أحمد بوضربة :هو من أعيان الجزائر لعب دورا في السنوات الأولى من الاحتلال أقام وقتها في مرسيليا وله علاقة وطيدة مع دي بورمون وولاه منصب رئاسة بلدي في مدينة الجزائر واتهموه بأنه يخدم مصالح المغاربة تزامن نشاطه مع نشاط حمدان بن عثمان خوجة حين أرسل رسالة الى اللجنة الافريقية :أنظر : أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (الجزائر)، دت، ص76-77.

سحب مشروع التجنيد أو منح تعويضات مقابل تطبيقه .

توفير الحرية للهجرة الى البلاد الاسلامية .(طرشون وآخرون، 2007، الصفحات 151،152)

فمنطقة بني ميزاب لم يكن يعنمها لأنها كانت خاضعة للنظام العسكري ، لكن بالمقابل كان يمس أ بناء المنطقة المستقرين بالشمال يمارسون التجارة ومن جهة أخرى كان الجزائريون يفرون الى منطقة وادي ميزاب ، وبالتالي أصبحت ملجأ للفارين من التجنيد . وبدأت معارضة المزابيين للتجنيد الاجباري فشرعوا سكان ميزاب في تهريب أبناءهم البالغين سن 18 من مدن الشمال الى الجنوب وهم مكروهون على ترك مصدررزقهم ، ومن بين الذين قامت الادارة الاستعمارية بتجنيدهم هم شباب الاصلاح انتقاما منهم ومن آباءهم المصلحين وتجريدا للمعاهد من طلبتها من بينهم نجد: (بالحاج بن احمد، 2007، الصفحات 103-122)

-الشيخ بيوض ابراهيم بن عمر (1899-1981) حيث قامت السلطات بأخذه غصبا الى الخدمة العسكرية فانتشل من برائن فرنسا وفور رجوعه مباشرة بدأ مصارعتة للاستعمار بكتابة رسائل احتجاج عن إرغام الناس على التجنيد الاجباري وساهم في مقاومته ، استمر في رفع راية الإصلاح مستغلا أي فرصة لكتابة المقالات الازمة ضد الجندية حتى أصدرت فرنسا قانونا جديدا يلغي التجنيد العسكري على وادي ميزاب

كذلك نجد زكريا بن سعيد بن اسماعيل بن عدون زكريا(1852-1948) نشأ يتيما في أحضان جده اسماعيل ببني يزفن في ميزاب ، تعلم عند الشيخ أطفيش ، اشتغل التجارة في مدينة قالمة وكان رئيس الجماعة الميزابية بقالمة وسوق أهراس ، وأحد الزعماء السياسيين الميزابيين ، برز بقوة في الدفاع عن حقوق الميزابيين . وفي قضية التجنيد الاجباري كان ضمن الوفد الذي أرسل لجمع التبرعات للرحلة الى باريس للتفاوض مع السلطة العليا الفرنسية حول هذه القضية . له عدة مراسلات في قضايا وطنية ميزابية مع شخصيات بارزة أمثال: والشيخ سليمان الباروني باشا²والشيخ أبي اليقظان¹(بابا عمي و آخرون، 2000، الصفحات 20-153).

¹: ابن رحال : هو محمد بن حاج حمزة الند رومي من رواد الاصلاح في الغرب الجزائري له ثقافة فرنسية الى الثقافة الاسلامية كان نائب رئيس المجلس العام لعمالة وهران استغل مكانته للدعوة للإصلاح والدفاع عن مصالح الجزائريين :أنظر: ناصر الدين سعيدوني : المسألة الثقافية في

الجزائر النخب ، الهوية ، اللغة-دراسة تاريخية نقدية ط1، المركز العربي للأبحاث،لبنان2021ص93/94

²: الشيخ سليمان الباروني باشا :ولد عام 1287هـ في مدينة جادو من جبل نفوسة تعلم الكتابة ومبادئ العلوم من والده انتقل الى جامع الزيتونة بتونس 1305هـ تلمذ على يد العلامة الشيخ عثمان المكي .له أشواط في ميدان العلم : الاول في تونس والثاني في القاهرة بجامع الأزهر والثالث فيادي ميزاب بمعهد الشيخ أطفيش ببني يزفن :أنظر: أبي اليقظان الحاج 'براهيم : سليمان الباروني باشا في أطوار حياته 1376-1956 ص 47-49.

وتواصلت عمليات التجنيد رغم الرفض القاطع من طرف سكان منطقة بني ميزاب ، ففي 1 جويلية 1921 أعلنت الإدارة الفرنسية قياد المنطقة بعدد المجندين وأنه يجب تقديمهم قبل نهاية العام ، قدر عدد المجندين في مدينة غرداية ب42 شاب وفي مدينة بني يزقن 22 شاب ، القرارة جند فيها 30 شابا وفي بريان 20 شابا أما العطف ومليكة ما بين 13 و11 شابا في حين جند في وبنورة 6شبان فقط .(بوسعدة، 2019-2020، صفحة 107)

ب- موقف سكان بني ميزاب من التجنيد الإجباري .

لقد شكل موقف سكان بني ميزاب من التجنيد الاجباري محطة بارزة في تاريخ المقاومة المدنية السلمية هذا ما يعكس خصوصية البنية الاجتماعية والدينية للمجتمع الميزابي ،ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى عمدت الادارة الفرنسية الى توسيع سياسة التجنيد لتشمل مختلف مناطق الجزائر من أجل تعويض النقص البشري الذي خلفته الحرب ، بحيث شمل هذا القرار منطقة بني ميزاب وتم تجنيد حوالي 238 شابا ضمن دفعة 1919 غير أن هذا القرار قوبل برفض قاطع من طرف سكان المنطقة ، حيث عبر الميزابيون عن رفضهم للتجنيد الاجباري من خلال رفض وضع القوائم للمجندين ، معتبرين أن هذا القرار مساسا بخصوصيتهم الدينية والثقافية وخرقا لمبدأ عدم التدخل في شؤونهم الداخلية ، إلا أن السلطة الفرنسية لم تأبه لهذا الموقف واستعانت ب الادارة المساعدة (القواد). *Les autorités auxiliaires* وهي شبكة موالية للادارة الفرنسية. من أجل وضع القوائم الخاصة بالمجندين بالقوة وقد تمكنت بذلك من تجنيد نصف العدد المستهدف بالقوة ، في حين فر النصف الآخر الى مناطق نائية هربا من الخدمة العسكرية ، ولم تتوقف حركة الرفض عند هذا الحد ، بل استمرت الاحتجاجات من خلال المراسلات والعرائض والضغط السلمي وأصر الميزابيون على الطعن في شرعية هذا القرار مستندين الى وضعهم الخاص وحقوقهم التاريخية وجاء الرد الفرنسي عندما صرح الوالي العام للجزائر في 12 ماي 1920 " بأن الميزابيين رعايا فرنسيين "وهو تصريح هدف الى نزع أي صبغة خصوصية عنهم ودمجهم القسري في خطوة هدفت الى انهاء الجدل حول وضعهم القانوني وفرض السيادة الفرنسية الكاملة دون استثناءات (عوادي، 2015-2016، الصفحات 37،38). وشهدت سنة 1922 تصعيدا جديدا في رفض الاهالي لقانون التجنيد الاجباري ، وفي 20 جوان 1922 أرسل الحاكم العسكري بغرداية برقية الى الوالي العام للجزائر يعبر فيها عن فشل السلطات في تطبيق تعليمات ومراسيم التجنيد ويقول فيها : " ان معارضة الأهالي التجنيد الإجباري مستمرة دائما ، فكل الشباب في ميزاب يختفون بمجرد ظهور عساكرنا (...) إن

1: الشيخ أبي اليقظان :إسمه هو أبي اليقظان الحاج إبراهيم عيسى ولد بالقرارة وبها تعلم العلوم العربية والشرعية على يد الشيخ أطفيش ،التحق بجامعة الزيتونة وكان أول رئيس للبعثة الطلابية لميزاب 1925 .له عدة مؤلفات منها جريدة وادي ميزاب ، الأمة توفي في مارس 1973
أنظر: محمد علي دبوب : أعلام الاصلاح في الجزائر من 1340هـ الى عام 1395هـ 1975م، ج1 ط1 ، مطبعة البعث (قسنطينة) 1974
ص213.

التجربة أكدت هذه السنة أن كل التعليمات والمراسيم القانونية الخاصة بالتجنيد واجهت إعاقات عويصة عند محاولة تطبيقها، وذلك بسبب الدعاية المضادة التي نواجهها من طرف الأهالي وكذلك تلك التجمعات التي ينشطها ويعقدتها أعيانهم...” ما يعكس حجم التنظيم الداخلي ودرجة التنسيق التي لجأ إليها سكان المنطقة في مواجهة الوجود العسكري الفرنسي ، حيث كشفت البرقية عن استمرار ظاهرة الفرار الجماعي عند قدوم الفرنسيين وهو دليل على رفضهم القاطع لقانون التجنيد الذي ينظر إليه كأداة قمع لا تعبر عنهم ، بل تستخدم لتكريس التبعية والاذلال وأشار الحاكم العسكري أن المحاولات الادارية والقانونية لتطبيق هذا القانون تواجه إعاقات عويصة وهو اعتراف صريح بفشل الادارة الفرنسية في فرض سيادتها الكاملة على منطقة بني ميزاب وبرزت أيضا الوثيقة الدعاية المضادة التي يتولاها الاهالي وخصوصا الأعيان الذين يعقدون تجمعات وينشطونها بهدف تعبئة الرأي العام للمجتمع الميزابي وتوحيد المواقف ضد التجنيد .(بوسعدة، 2019-2020، صفحة 108) ، حيث عبر الشيخ أطفيش عن رفضه القاطع لهذا القانون في قوله “...إننا لازلنا نحتج ضد كل هيئة وضد كل والي يسعى إلى هضم حقوقنا أو يعمل لهدم قوميتنا...”(كدومة وتلمساني، مارس 2020، صفحة 108). وبحلول سنة 1930 استغل الميزابيون الوضع بمرور 100 سنة عن احتلال فرنسا للجزائر لتجديد مطالبهم القديمة الراضية للتجنيد الاجباري ، حيث اعتبروا أنفسهم في موقع خاص ضمن المشروع الاستعماري بسبب مساهمتهم في تعمير المناطق الصحراوية ، حيث تم إرسال رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية من طرف وكيل الأمة الميزابية محتواها مايلي “... فأول مطلب لنا هو إعفاءنا من الجندية الجبرية ، فإننا في حالة قيامنا بتعمير ذلك الوطن الخالي جنود متطوعة نتحمل من التكاليف الشاقة مالا يتحمله الجنود النظامية وارهاقنا فوق ذلك بالخدمة العسكرية معناه افناؤنا وتخریب بلادنا...”وبالتالي عبروا عن موقف صريح وواضح برفض الخدمة العسكرية الإلزامية معتبرين أن أول مطالبهم هو “الإعفاء من الجندية الجبرية ” وبرروا ذلك بأنهم بمثابة جنود متطوعين يقومون بتعمير أرض قاحلة ويتكبدون أعباء ثقيلة تفوق ما يتحمله الجنود النظاميون ، مما يجعل عبء التجنيد بمثابة إفناء لهم وتخریب لبلادهم ، واستمر هذا الموقف في شكل احتجاجات متكررة ورفض شعبي واسع من طرف المجتمع الميزابي الذين يرون أن هذا الإجراء تهديدا لهويتهم ووجودهم إلا أن جاء التحول الحاسم يوم 06 فيفري 1947 حين أصدر الوزير المفوض والوالي العام للجزائر في تلك الفترة "مارسيل إدمون شاطينيو (Chataigneau) قانونا يلغي بموجبه قرار التجنيد الاجباري للجزائريين بحيث جاء هذا القرار في سياق سياسي جديد يعد الحرب العالمية الثانية حين بدأت فرنسا تواجه ضغوطا داخلية وخارجية للاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للجزائريين إلى جانب تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية ، حيث كان التراجع عن قرار التجنيد الاجباري بمثابة خطوة تكتيكية لتهدئة الأوضاع واحتواء الغضب الشعبي المتزايد خصوصا في المناطق الصحراوية الحساسة خاصة منطقة بني ميزاب .(عوادي، 2015-2016، الصفحات 37،38)

الفصل الثالث:

انعكاسات السياسة

الاستعمارية الفرنسية على

منطقة بني مزابج.

المبحث الأول : الانعكاسات السياسية .

شهدت منطقة بني ميزاب قبل سنة 1882 حالة من الاستقلال الذاتي ، حيث كانت تدار شؤونها الداخلية من طرف هيئات دينية واجتماعية تقليدية أبرزها "هيئة العزابة" ومجلس عبي السعيد "اللتان كانتا تمارسان السلطة التشريعية والتنفيذية على أساس الشريعة الإسلامية والمذهب الإباضي . كما تولى شيوخ القرى مهمة القضاء الشرعي وتطبيق القوانين في كل مدينة أو قرية ضمن وادي مزاب . غير أن هذا الوضع تغير جذريا بعد إعلان فرنسا في نوفمبر 1882 عن إلحاق منطقة بني ميزاب رسميا بالإدارة الاستعمارية الفرنسية وفرضها سيطرة مباشرة على المنطقة ، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى إلغاء النظام القضائي التقليدي وسحب صلاحيات هيئة العزابة وإنشاء سبع محاكم شرعية إباضية موزعة على قرى مزاب . تتكون من قاض وعدلين ومجلس استئناف من ثمانية أعضاء من ضمنهم كاتب يعرف ب"باش عدل" ، كما تم تقسيم المنطقة إلى ست وحدات إدارية يتأسس كل منها ضابط فرنسي بمساعدة زعماء محليين منحوا ألقابا مثل : الأغوات ، الباشا ، أغوات ، القايد والمشايخ ، وضمن هذه التغيرات تم تصنيف منطقة بني ميزاب ضمن ما يسمى ب"إقليم غرداية" (Territoire de Ghardaïa) الذي ضم جغرافيا كلا من بني ميزاب ، الأغواط والجلفة . هذه التحولات أدت إلى تغيير جذري في بنية المجتمع الميزابي ، حيث تحولت سلطته الذاتية التقليدية لحساب نظام إداري وقضائي يخضع لسلطة الاستعمار الفرنسي (بوسعدة، 2019-2020، الصفحات 91،92).

فلقد شكل القرار الفرنسي بإلحاق وادي ميزاب بفرنسا إضافة إلى القوانين المتعلقة بالتجنيد الاجباري نقطة تحول عميقة في الوعي السياسي والاجتماعي لسكان بني ميزاب ، فمنذ صدور قوانين التجنيد الاجباري التي فرضت على الجزائريين للانخراط في الجيش الفرنسي أدرك الميزابيون أن هناك تهديدا مباشرا لهويتهم الدينية والثقافية والاجتماعية ، وقد قوبل هذا التهديد بحراك سياسي مدروس أخذ طابعا تصاعديا اتسم بالحكمة والتنظيم والاتصال متعدد المستويات بدءا من الاتصالات الاستعمارية المحلية في منطقة بني ميزاب مروراً بالإدارات الفرنسية في الجزائر العاصمة وصولاً إلى الحكومة المركزية في باريس ، بحيث لم يكن الرفض الميزابي للتجنيد الاجباري مجرد اعتراض على الخدمة العسكرية ، بل كان تعبيرا عن رفضهم لفقدان خصوصيتهم كجماعة دينية وثقافية متميزة ورفضاً للدوبان القسري في منظومة استعمارية تهدف إلى دمجهم قسرا في المجتمع الفرنسي وتجلي هذا الرفض في أشكال متعددة من المقاومة السياسية السلمية كتنظيم العرائض والوفود الاحتجاجية والمراسلات القانونية وحتى الحملات التوعوية الداخلية لتعبئة المجتمع ضد الادارة الفرنسية . فإن رد فعل الميزابيين على الأزمة السياسية والاجتماعية التي فرضها الاستعمار أفرز ما يمكن تسميته " بالهزة الاجتماعية " التي بعثت في المجتمع روحا

جديدة من الوعي الجمعي وأعدت ترتيب أولويات الفعل السياسي والاجتماعي ، فقد أفرزت هذه الهزة طاقات جديدة قادت إلى ما يعرف بالهضة والاصلاح خاصة في شقها الاجتماعي والسياسي ظهر ذلك من خلال إعادة تنظيم الهياكل التقليدية وتنشيط المؤسسات الأهلية وتحفيز النخب الفكرية والدينية للعب أدوار محورية في التعبئة المجتمعية والدفاع عن الهوية الميزابية . كما أدت هذه التجربة إلى ترسيخ قيم الوحدة والتضامن داخل المجتمع الميزابي وادركوا أن التفرقة والنزاع الداخلي يمثلان خطرا وجوديا يفوق خطر القرارات الفرنسية ذاتها وأن التصدي للسياسات الاستعمارية يتطلب صفا موحدًا ورؤية جماعية تستمر في قوة التنظيم ووضوح الهدف . (بوسعدة، 2019-2020، الصفحات 291،290)

المبحث الثاني : الإنعكاسات الاقتصادية :

لقد اتبعت الادارة الفرنسية سياسة اقتصادية ممنهجة تهدف إلى تفكيك البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الميزابي بحيث كان هذا الأخير معروف بازدهاره في الصناعات التقليدية والحرفية مثل "صناعة النسيج ، الجلود النحاس والحلي" والتي شكلت حجر الزاوية في الاقتصاد المحلي ، إضافة إلى كونها تعبيراً عن الهوية الثقافية للمنطقة . غير أن السلطات الفرنسية عملت بشكل تدريجي على القضاء على هذه الصناعات من خلال تهيمشها وتقليل قيمتها بحجة أنها قديمة وغير مريحة حيث تراجع عدد صناعات الزرابي (السجاد التقليدي) في المنطقة من 6000 صانع إلى ما يقارب 1500 فقط هذا الانخفاض لم يكن نتيجة تطور طبيعي في بنية الاقتصاد ، بل نتيجة مباشرة للقيود التي فرضها الاستعمار على وادي ميزاب مثل : "منع التصدير الحر للمنتجات المحلية مع فرض الضرائب على الورث التقليدية وعدم دعم الحرفيين في وجه المنافسة الشرسة للمنتجات الأوروبية المستوردة مما أدى إلى تراجع الطلب على المنتجات التقليدية وفقدان العديد من الحرفيين لوظائفهم مما فاقم من حدة الفقر والبطالة في المنطقة ، ومن جهة أخرى سعت فرنسا إلى إدماج السوق المحلية في المنظومة الاقتصادية الفرنسية فتم تحويل الجزائر من سوق استهلاكية للمنتجات الفرنسية بدلا من أن تكون منطقة إنتاجية مستقلة ، هذا التحول الاقتصادي القسري ساهم في ضرب البنية الاقتصادية التقليدية التي كانت تتميز بالاستدامة والتكامل المحلي ونتيجة لذلك تراجع الانتاج المحلي وفقد جزء كبير من التراث المادي واللامادي المرتبط بالحرف اليدوية. (عميراوي، 2009، صفحة 138)

ومن جهة أخرى تبنت الادارة الفرنسية سياسة زراعية قائمة على الاستغلال المباشر للأراضي الخصبة بهدف تحويل الاقتصاد المحلي إلى ملحق يخدم مصالحها الاقتصادية الكبرى ، وقد تجلّى ذلك بوضوح عندما عمدت الادارة على مصادرة الاراضي التي استصلحها سكان ميزاب على مدى عقود بعد أن حولوها من أرض جرداء إلى واحات زراعية منتجة بفضل تقنياتهم التقليدية في الري وحفر الفقارات بحجة تحسين الموارد واستثمارها ، وفي بداية الامر قامت بحفر الابار كدعم تنموي لكسب ثقة المجتمع الميزابي ، غير أن الهدف الحقيقي كان يتجاوز ذلك إذ أعقبته موجة من نزع الملكية لصالح المستوطنين الأوروبيين . وقامت فرنسا بإنشاء في وادي ميزاب شركة تعرف باسم "شركة استغلال المياه الجوفية" وهي مؤسسة اقتصادية تضم رؤوس أموال أجنبية متعددة تولت مهام التحكم في الموارد المائية الحيوية للمنطقة ، وقد بلغ نفوذ هذه الشركة حد ري ما يقارب ثلثي واحات ميزاب ، مما جعلها فاعلا اقتصاديا مهيمنا يملئ شروطه على الفلاحين الميزابيين الذين وجدوا أنفسهم مرتين لها من أجل استمرار نشاطهم الزراعي . هذه السياسة أدت إلى نفيك البنية الاقتصادية التقليدية وضرب مبدأ الاكتفاء الذاتي ، كما ساهمت

في إفقار شريحة واسعة من السكان وزادت تبعيتهم للاقتصاد الاستعماري الفرنسي. (عوادي، 2015-2016، صفحة 41)

فقد شكل قانون التجنيد الاجباري تهديد مباشر للنشاط التجاري الذي يتبر حجر الزاوية في الاقتصاد الميزابي ، فقد كان معظم شباب بني ميزاب يزاولون التجارة في المدن الشمالية للبلاد معتمدين على شبكة واسعة من العلاقات التجارية الممتدة عبر جهات متعددة ، هذا ما جعلهم عنصرا محوريا في حركة التبادل التجاري بين الجنوب والشمال ، بحيث تسبب هذا القانون في ارتباك اقتصادي كبير إذ اعتبر الميزابيين أن إلزام شبابهم التجار بالخدمة العسكرية سيؤدي إلى شلل في الدورة الاقتصادية المحلية ، بما أن غياب التاجر لا يمثل فقط انقطاعا عن العمل ، بل يتبعه انهيار في سلسلة من الالتزامات والمعاملات المالية والتجارية ، وقد أرسل زعماء بني ميزاب نداء رسميا الى السلطات الاستعمارية يبينون فيه مخاطر هذا القانون ، حيث جاء في محتواه أن "... ما قلناه من العواقب في أخذ الشبان الفلاحين للجندية نقوله هنا في أخذ شبان التجارة..." مؤكداً أن التجنيد سيؤدي إلى ضياع التجارة أثناء فترة الخدمة العسكرية وتلف المشاريع التجارية ، وتضييع أموال الناس وحقوقهم إضافة إلى انقطاع المورد الحيوي لأسر التجار وعلاوة على ذلك فإن فرض التجنيد على شباب ميزاب تسبب في تراجع الثقة بين التجار والمجتمع نظرا لتعطل الالتزامات والعقود التجارية وتزايد المخاوف من تعثر الصفقات التي كانت تعتمد على وجودهم المباشر ، وقد أثر هذا الوضع بشكل خاص على الأسر التي كانت تعتمد على تحويلات مالية منتظمة من أبناءها التجار ، مما أدى إلى أزمات معيشية خانقة لدى كثير من العائلات وساهم في زعزعة الأمن الاجتماعي وإضعاف روح المبادرة الحرة وتفكيك البنية الاقتصادية المحلية . (عوادي، 2015-2016، الصفحات 46،47)

والجدول التالي يبين احصائيات لعدد التجار الميزابيين في مدينة الجزائر من سنة 1838 إلى سنة 1855 .

جدول رقم 03: إحصائيات لعدد التجار الميزابيين في مدينة الجزائر من سنة 1838 إلى سنة 1855.

السنوات	1838	1839	1840	1841	1842	1843
العدد	629	702	803	710	777	1276

السنوات	1844	1845	1846	1850	1851	1845	1855
العدد	1924	2061	2233	861	1027	1153	1322

(عوادي، 2015-2016، صفحة 40)

ومن جهة أخرى عملت الإدارة الفرنسية على فرض الضرائب على أهالي منطقة بني ميزاب حيث ارتفعت بشكل كبير خاصة في الضرائب الاستهلاكية التي انتقلت من 4500 فرنك سنة 1853 إلى 13500 سنة 1919 تحت ذريعة توحيد الضرائب مع باقي مناطق الجزائر وهو ما مثل خرقا للاتفاق المبرم مع الميزابيين والذي يقر بمراعاة خصوصيتهم الاجتماعية والاقتصادية وبدلا من الاكتفاء بالضرائب العامة ، وتوسعت الجباية الاستعمارية لتتطال مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك الضرائب على الخماسين حيث فرضت عليهم غرامة مالية بلغت 12.50 فرنك على كل محراث رغم أن هذا المحراث لا يغطي سوى مساحة 15 هكتارا ما شكل عبئا على الفلاحين البسطاء، وتعدت الضرائب لتشمل الضرائب المفروضة على الزكاة والعشر على المحاصيل الزراعية وعلى الأنفس والحيوانات هذا ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية التي كانت تنظم هذه الموارد وفق قواعد دينية دقيقة ، فهذا التداخل بين النظام الجبائي الاستعماري والتشريعات الدينية ساهم في خلق حالة من الاحتقان والرفض الشعبي لمنطقة بني ميزاب ، وساهمت أيضا الضرائب الجمركية المرتفعة على السلع والبضائع والمستوردة في انهيار النشاط التجاري لاسيما أن هذه الضرائب فاقت في بعض الأحيان سعر المواد نفسها هذا ما أدى إلى تقييد حركة البضائع وإضعاف القدرة التنافسية للتجار الذين يعتمدون في جزء كبير من تجارتهم على الاستيراد للشمال أو من الخارج وزادت الأوضاع سوءا بعد تنظيم الضريبة على المنتجات الفرنسية في سنتي 1903 و1907 حيث أدى هذا التنظيم إلى خلق عوائق جمركية حالت دون توحيد السوق الوطنية وأضعفت الروابط التجارية بين الشمال والجنوب . تشير الإحصائيات إلى أن الضرائب غير المباشرة التي كانت تمثل تقريبا ثلث مجموع الضرائب المفروضة التي ساهمت بنسبة تصل إلى ربع الموارد المالية المستخلصة من المناطق الصحراوية ما يكشف عن الاستغلال المفرط لهذه المناطق اقتصاديا رغم ضعف البنية التحتية وهشاشة اقتصادها . حيث ارتفع مجموع الضرائب التي سميت ب"الضرائب العربية " من مبلغ 1.966.515 فرنك في سنة 1904 إلى 4.803.455 فرنك في سنة 1927 أي ما يقارب الضعف خلال أقل من ربع قرن مما يدل على الضعف المالي للميزابيين ، وارتفعت الضريبة المفروضة على المباني من 31.743 فرنك في سنة 1904 إلى 62.301 فرنك في سنة 1927 أي بزيادة تجاوزت 95 بالمئة وهو ما شكل عبئا كبيرا على أصحاب العقارات أما ضريبة المهنة شهدت بدورها تضخما لافتا إذ ارتفعت من 19.227 فرنك سنة 1904 إلى 76.783 فرنك سنة 1927 هذا ما أثر سلبا على الحرفيين والتجار الذين يشكلون العمود الفقري في وادي ميزاب .

(شريفى 2015-2016، الصفحات 149، 148)

المبحث الثالث : الانعكاسات الاجتماعية والثقافية :

لقد اتخذت الإدارة الفرنسية منذ دخولها أرض الجزائر سياسة ممنهجة تستهدف من خلالها القضاء على مقومات الهوية الوطنية والثقافية للمجتمع الميزابي نظرا لخصوصيته الدينية والثقافية بحيث سعت إلى إخضاعهم بشكل خاص من خلال إضعاف التعليم العربي الاسلامي الحر الذي كان يركز على الزوايا والمساجد والكتاتيب والمحاضر والتي لعبت دورا محوريا في الحفاظ على الثقافة الاسلامية ونقلها عبر الاجيال ، فتم غلق العديد من هذه المؤسسات أو تقييد أنشطتها ما أدى إلى تراجع مستوى التعليم العربي الأصيل وانقطاع الأجيال الجديدة عن منابع الثقافة الاسلامية . ومن جهة أخرى عمدت الادارة إلى اختراق البنية الاجتماعية والدينية للمجتمع الميزابي عبر نشر المسيحية والتبشير الديني من خلال إرساليات التنصير المتمثلة في "الآباء البيض" و "الأخوات البيض" الذين لعبوا دورا مزدوجا تعليميا ودينيا ، فتم إنشاء مؤسسات خيرية ومدارس ومستوصفات تحت إشرافهم استخدمت كوسائل غير مباشرة لاستمالة سكان المنطقة خاصة الفئات الفقيرة منها ومحاولة تشويه صورة الاسلام وتعاليمه ، حيث أثرت هذه السياسة على البنية الاجتماعية للميزابيين وادت إلى خلق نوع من الانقسام الثقافي واللغوي بين الأجيال المتعلمة في المدارس الفرنسية وتلك المتمسكة بالتعليم التقليدي مما تسبب في خلخلة التماسك الاجتماعي وأدى إلى تهميش النخب الدينية التقليدية لصالح فئات موالية للاستعمار ، كما أن فرض الثقافة الفرنسية أدى إلى تراجع استعمال اللغة العربية والأمازيغية الميزابية في المجالات الرسمية ساهم في تآكل الخصوصية اللغوية للمجتمع الميزابي . (بوسعدة، 2019-2020، الصفحات 114-119)

رغم قساوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها المجتمع الميزابي خلال فترة الاستعمار خصوصا في مجال التعليم الذي تعرض لهجمة شرسة من طرف الادارة الاستعمارية الهادفة إلى طمس الهوية الثقافية والدينية لم يستسلم طلبة وعلماء منطقة بني مزاب لهذا الواقع المرير ، بل حولوا هذه المعاناة إلى دافع للتحصيل العلمي والهجرة في سبيل المعرفة . فقد دفعهم شغفهم العميق بطلب العلم والبحث عن بيئة علمية حرة إلى تجاوز الحدود والاتجاه نحو تونس مستفيدين من القرب الجغرافي والروابط الدينية والثقافية التي تجمع البلدين ، بحيث شكلت تونس حينها وجهة علمية متميزة بفضل ما احتضنته من مؤسسات تعليمية عربية اسلامية حرة بقيت بعيدة نسبيا عن قبضة الاستعمار وفي مقدمتها "جامع الزيتونة العريق" الذي يعد من أهم مراكز الاشعاع العلمي والثقافي في العالم العربي الاسلامي أنداك . انكب الطلبة الميزابيون على الدراسة في معاهد تونس المختلفة مثل : "المدرسة القرآنية ومدرسة السلام" وهما مؤسستان تعليميتان كانتا تحت إشراف نخبة من العلماء الجزائريين الذين لجؤوا إلى تونس هربا من القمع الاستعماري ومن أبرزهم "الشيخ إبراهيم بيوض ، والشيخ أبو اليقظان" وهما من كبار رموز

الحركة الاصلاحية الجزائرية ولعبا دورا رياديا في احتضان الطلبة الميزابيين وتوفير بيئة تعليمية تجمع بين الأصالة الدينية والانفتاح على الفكر الاصلاحى والنهضوي .

ومن بين النماذج البارزة لهؤلاء الطلبة الميزابيين المهاجرين علميا نجد : " الشاعر مفدي زكريا¹⁵ " الذي يعد أحد أعمدة الأدب الثوري في الجزائر ، فقد تلقى تعليمه في مدرسة السلام والمدرسة الخلدونية قبل أن يلتحق بجامعة الزيتونة ، حيث انخرط في مناخ ثقافي نشط ضم نخبة من الشعراء والمثقفين مثل : "أبو القاسم الشابي¹⁶ " و "رمضان حمود¹⁷" وتأثر مفدي زكريا بهذه البيئة الأدبية والفكرية ، فكانت بداية نشاطه الابداعي من خلال نشر أولى قصائده التي عبر فيها عن التزامه بالقضايا القومية ومنها قصيدته الشهيرة التي وجهها إلى الثوار الريفيين في المغرب الأقصى دعما لثورة : "عبد الكريم الخطابي " ضد الاستعمار الاسباني والفرنسي ، وهو ما يبرز باكورة وعيه القومي واندماجه في قضايا الأمة المغربية .

وأمام تصاعد الوعي الوطني والقومي في أوساط الطلبة الميزابيين خصوصا المهاجرين سارعت السلطات الفرنسية إلى تشديد الرقابة على نشاطهم إدراكا منها لخطورة هذا الحراك الفكري والثقافي على مشروعها الاستعماري ، فقد باتت هذه النخبة من الطلبة بفكرها المتنور وانتمائها العميق لهويتها الاسلامية والعربية تشكل تهديدا حقيقيا للهيمنة الفرنسية ، خاصة وأن المدارس التي تخرجوا منها لم تكن مجرد مؤسسات تعليمية ، بل تحولت إلى مراكز لبث الوعي الوطني وصقل روح المقاومة وإعداد كوادر قادرة على قيادة العمل الاصلاحى والسياسي ضد الاحتلال الفرنسي .

فرضت الادارة الفرنسية في تونس رقابة صارمة على جامع الزيتونة ومعاهدها التابعة مثل: مدرسة السلام التي استقبلت أعدادا كبيرة من الطلبة الجزائريين خاصة منطقة بني ميزاب (أنظر ملحق رقم 08)، وقد اعتبرت هذه المدارس منابر للخطاب المعارض للاستعمار ، خاصة وأن القائمين عليها من العلماء الجزائريين المنفيين أو الفارين من الملاحقة الاستعمارية الديم كانوا يمزجون بين التعليم الديني والروح الاصلاحية التحررية ونتيجة لذلك تابعت السلطات الفرنسية نشاط الطلبة بدقة وامتد تأثيرها إلى تونس رغم كونها محمية فرنسية ذات نظام إداري مغاير للجزائر وذلك من خلال التنسيق بين إدارات الاستعمار لضبط التحركات الفكرية وتضيق الخناق على النشاطات الطلابية المناهضة .

¹⁵: مفدي زكريا :هو زكريا بن سليمان بن يحيى بن الشيخ سليمان آل الشيخ ولد بمدينة بني يزجن 1908 وانتقل الى عنابة وحفظ القرآن

ومنها انتقل الى تونس 1924 ضمن البعثة العلمية الميزابية ثم عاد الى الجزائر 1926 شارك في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية وتعرض للسجن عدة مرات ، له تراث أدبي ضخم أهمه : النشيد السلام الوطني ، توفي سنة 1977 : أنظر : طاعة مصطفى : المرجع السابق ص 835.

¹⁶: أبي القاسم الشابي: (1919-1934): أحد شعراء في تونس درس في جامع الزيتونة تحصل على شهادة التطوع أتم دراسته بكلية الحقوق التونسية : أنظر: مجيد طراد: شعرائنا ديوان أبي القاسم الشابي ، دار الكتاب العربي ، ط2، بيروت 1994 ص 09.

¹⁷: رمضان حمود: (1906-1929) من أعلام وادي ميزاب ومن تلاميذ البعثة العلمية الميزابية كتب في جريدة وادي ميزاب والشهاب والبصائر ، له عدة إسهامات في الأدب والشعر ومجموعة من القائد أهمها : "الفتى" و "بذور الحياة" : أنظر: معمر شعشوع : المرجع السابق ص 330

أما في الجزائر فكان الخطر أكبر في نظر الإدارة الفرنسية خاصة بمنطقة بني ميزاب التي عرفت بتنظيمها الاجتماعي الخاص واستقلالها النسبي ، واعتمادها على التعليم الأهلي المتمثل في الزوايا والمدارس الحرة ، بحيث اعتبرت فرنسا أن هذه المدارس ليست مجرد فضاءات تعليمية ، بل خلايا سياسية تغذي الروح الحس الوطني والديني وتشنح الشعب الميزابي بروح المقاومة والصمود ، لذلك تم إغلاق العديد من المدارس وفرض رقابة صارمة على مناهجها إلى جانب مراقبة الأساتذة والطلبة واتهامهم بالتحريض ضد الإدارة الفرنسية . لان التعليم العربي الاسلامي في نظرها خطرا يهدد مستقبلها في الجزائر الذي يقوم على ترسيخ معالم الهوية الوطنية والاسلامية . (شعشوع، 2023 ، الصفحات 337-338)

سارعت السلطات الفرنسية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات القمعية الرامية إلى كبح جماح الحركة الاصلاحية التي اتخذت تنموا بين أوساط النخبة الجزائرية ، خاصة في ظل تنامي الوعي الوطني والديني ، وقد كان رواد هذه الحركة أمثال "الشيخ عبد الحميد بن باديس" و"البشير الابراهيمي" يشكلون تهديدا حقيقيا للسياسة الاستعمارية الفرنسية لما حملوه من مشروع ثقافي ، تربوي ، وديني بديل يهدف إلى بعث الهوية الاسلامية والعربية للشعب الجزائري . ومن أبرز الاجراءات التي اتخذتها فرنسا في هذا مايلي :

تشديد الرقابة على نشاطات العلماء والدعاة الاصلاحيين عبر مراقبة تحركاتهم وأنشطتهم التعليمية والدينية ، بل ومنعهم في كثير من الاحيان من التجول والتنقل خاصة في المناطق الحساسة مثل الجنوب الجزائري الذي كان خاضعا للحكم العسكري . ووصل الامر الى حد فرض الإقامة الجبرية على بعض الشخصيات الاصلاحية البارزة كما هو الحال مع الشيخ ابن باديس والابراهيمي في محاولة لعزلهم عن الجماهير ومنعهم من التأثير الفكري والتربوي في المجتمع .

كما أدركت الإدارة الفرنسية خطورة التعليم الحر الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذي كان يقدم باللغة العربية ويستند إلى القيم الاسلامية باعتباره أداة فعالة في الحفاظ على الهوية الوطنية ومواجهة المشروع الفرنسي الثقافي ، فبادرت الى اصدار سلسلة من القوانين والاجراءات الادارية التي تهدف الى خنق هذا النوع من التعليم كفرض شروط تعجيزية على فتح المدارس الحرة ، وإغلاق بعضها بحجج أمنية أو قانونية .

وفي مقابل ذلك عمدت فرنسا الى تعزيز انتشار التعليم الفرنسي عبر فتح المزيد من المدارس التي تدرس باللغة الفرنسية وتروج للثقافة الغربية في محاولة لصناعة "جزائري فرنسي الثقافة والهوية" وبالتالي تفكيك الارتباط بين الشعب الجزائري ودينه ولغته وتاريخه ، وقد شكل هذا الصراع بين التعليم الحر والتعليم الاستعماري أحد أوجه المواجهة الثقافية بين الحركة الوطنية الجزائرية

والاحتلال الفرنسي . (شعشوع، 2023 ، صفحة 338)

غير أن هذه السياسات لم تؤد إلى عزلة الميزابيين عن الحياة السياسية ، بل على العكس فقد شاركوا بفعالية في الحركات السياسية الوطنية على امتداد شمال افريقيا ولاسيما تونس المجاورة . برزت في هذا السياق مساهمتهم في "الحزب الدستوري" الذي أسسه "عبد العزيز الثعالبي"¹⁸ سنة 1920 وهو حزب ذو توجه إصلاحى ووطنى سعى إلى تحرير تونس من السيطرة الفرنسية . حيث انخرط عدد من المثقفين الميزابيين في هذا الحزب سواء من خلال التأطير التنظيمي أو المشاركة الفكرية مما يعكس وعيمهم السياسى المبكر وقدرتهم على تجاوز الحدود الجغرافية للمطالبة بالاستقلال والدفاع عن الهوية . وإلى جانب ذلك عرف عدد من الشخصيات الميزابية بروزا لافتا في الساحة الأدبية والثقافية التونسية ، حيث ساهموا في تنشيط الحركة الأدبية والإصلاحية ما يدل على عمق الارتباط بين النضال السياسى والنشاط الفكرى في مشروعهم التحررى ، وقد ظل هذا الحضور قائما حتى ما بعد اندلاع الثورة الجزائرية 1954 واستمر حتى الاستقلال 1962 ، حيث لعب الميزابيون دورا مهما في دعم الثورة سياسيا وثقافيا محافظين على توازن دقيق بين هويتهم الدينية والثقافية وانخراطهم في المشروع الوطنى الجزائرى . (عويسى، 2015 ، صفحة 295)

غير أن هذه الجهود لم تنجح بالشكل الذى كانت تصبو اليه السلطة الفرنسية في المنطقة ، فقد كان المجتمع الميزابى محصنا بتعاليم المذهب الاباضى وبنظام اجتماعى وتعليمى متماسك محافظ على اللغة العربية والدين الاسلامى كمكونات مركزية ، فرغم أن العديد من أبناء منطقة بني مزاب قد التحقوا بالمدارس الفرنسية بجكم الضرورة أو الضغط الادارى الفرنسى ، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار التعليم التقليدى في المساجد والكتاتيب إلى جانب تعزيز القيم الدينية في الأسرة والمجتمع . ويظهر ذلك من خلال الجدول التالى أن النسبة الكبيرة من أبناء ميزاب الذين درسوا في المدارس الفرنسية قد حافظوا على عقيدتهم وثقافتهم الاسلامية مما يؤكد أن سياسة الفرنسة لم تتمكن من تحقيق أهدافها في المنطقة ، فقد ظل التلميذ الميزابى مرتبطا بأصوله الثقافية والدينية متشبعا بروح الانتماء إلى الحضارة العربية الاسلامية وهو ما يعكس فشل المسعى الفرنسى في تكوين مواطن فرنسى . وهذا الواقع يعكس قوة المناعة الثقافية والدينية التى يتحلّى بها مجتمع وادى ميزاب وقدرته على التكيف مع التحديات الخارجية دون التفريط في ثوابته وهويته. (بوسعدة، 2019-2020، الصفحات 121-

¹⁸: عبد العزيز الثعالبي : (1876-1944) هو أحد أبرز المفكرين والسياسيين التونسيين في فترة الاستعمار الفرنسى ولد بتونس وتلقى تعليمه في جامع الزيتونة ثم انتقل الى القاهرة وتأثر بأفكار النهضة والاصلاح ، ساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسى سنة 1920 ولعب دورا بارزا في عرض القضية التونسية على الساحة الدولية من خلال مشاركته في مؤتمر الصلح عام 1919 ومؤتمر القدس 1931. أنظر: رضا ميموني : دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2021، 2022، ص 17

(122)

جدول رقم 03: إحصائيات لتلاميذ وأقسام التعليم الابتدائي بمدن وادي ميزاب ما بين 1947 و1951.

عدد التلاميذ		عدد الأقسام		المدن
1951	1947	1951	1947	
801	630	15	12	غرداية
73	78	2	1	مليكة
122	80	3	2	بنورة
109	54	3	1	العطف
237	125	5	3	بريان
2	2	80	92	بني يزجن

(بوسعدة، 2019-2020، الصفحات 122-123)

المبحث الرابع : الانعكاسات العسكرية.

1-تراجع عدد السكان :شهدت منطقة بني ميزاب خلال فترة الاحتلال الفرنسي تراجعاً حاداً في عدد السكان لاسيما في الفترة الممتدة بين مطلع القرن العشرين ونهاية الحرب العالمية الأولى وقد كانت هذه الظاهرة نتيجة تداخل عدة عوامل سياسية ، عسكرية ، واقتصادية فرضتها الإدارة الاستعمارية ما أدى إلى خلخلة التركيبة السكانية للمنطقة بشكل خطير. فقد كان قرار التجنيد الإجباري من أبرز العوامل التي ساهمت في تراجع عدد السكان الذي بدأ العمل به في الجنوب في السنوات ما بعد 1912 خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) الذي ينص على ضرورة مشاركة سكان أقاليم الجنوب في الحرب مع فرنسا تحت مبرر "المواطنة الفرنسية" وتم تجنيد الآلاف من شباب منطقة ميزاب قسراً دون مراعاة خصوصياتهم الثقافية والدينية وتم إرسالهم إلى جبهات القتال في أوروبا وقد قتل الكثير منهم في المعارك وعاد آخرون منهم مصابين جسدياً أو نفسياً مما ترك فجوة ديموغرافية واضحة في المجتمعات خاصة بين فئة الشباب القادر على العمل والانتاج .

وبجانب النزيف البشري الناتج عن الحرب ساهمت الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب في تعميق المأساة السكانية ، فقد عمدت السلطات الفرنسية إلى توجيه المحاصيل الزراعية من الجنوب الجزائري نحو فرنسا لتغطية احتياجاتها الغذائية والعسكرية مما أدى إلى نقص حاد في المواد الأساسية وارتفاع معدلات الفقر وانتشار المجاعات وتضررت منطقة بني ميزاب بشكل كبير نظراً لاعتمادها على النشاط الفلاحي والتجاري المحدود الذي لم يكن قادراً على تلبية حاجات السكان في ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض ، وأمام هذا الوض المتأزم اضطر التجار والعمال والحرفيين الميزابيين إلى مغادرة المنطقة بحثاً عن ظروف معيشية أفضل ، فهاجر بعضهم إلى الشمال بينما فضل آخرون الاستقرار في المغرب الأقصى الذي كان أقل تعرضاً للنهب الفرنسي المباشر ، وتشير الوثائق والإحصاءات إلى أن عدد سكان ميزاب كان يقدر في سنة 1906 بعدة آلاف وتراجع بشكل حاد ليصل إلى نحو 4000 نسمة في سنة 1921 وهو ما يعكس عمق التأثير السلبي للسياسات الاستعمارية الفرنسية على البنية السكانية لمنطقة بني ميزاب. (شريف، 2015-

2016 ، الصفحات 151-152)

و تدهورت وضعية السكان بشكل رهيب جدا فقد كانت المناطق الجنوبية وخاصة منطقة بني ميزاب تعاني من الفقر والمجاعة والأمراض والأوبئة الفتاكة بعدما صدرت منهم كل ممتلكاتهم وتعرضوا لكل أنواع التعذيب البشعة ، الأمر الذي أدى إلى تناقص عدد السكان ، حيث شهد القرن التاسع عشر حوالي أربع مائة ألف نسمة ليصبح في سنة 1906 لا يتجاوز 60 ألف نسمة. (عميراي، 2009، صفحة 148)

2- ممارسة القمع والتعذيب :

في أعقاب التوسع بالفرنسي في الجنوب ، واجه الميزابيون موجة من القمع غير المسبوق ، حيث استخدمت السلطات الاستعمارية القوة العسكرية لإخضاع سكان منطقة بني مزاب وأتبع ذلك بسياسات ممنهجة من العقاب الجماعي شملت القتل والتعذيب والنفي والاستيلاء على الممتلكات ومثلما كان الحال في مناطق عدة من التراب الوطني ، استخدمت هذه الوسائل كجزء من استراتيجية "الاستيطان العقابي" الرامية إلى تحطيم بنية المجتمع الميزابي وتسهيل ادماجه القسري ضمن المنظومة الاستعمارية الفرنسية . وضعت هذه الانتهاكات سكان المنطقة أمام خيارات صعبة لم تكن تعكس حرية الإرادة بقدر ما كانت تعبيراً عن واقع مفروض بقوة السلاح ، فإما الرضوخ للواقع الاستعماري وهو ما كان يعني الاعتراف بسيادة فرنسا والتخلي عن القيم الدينية والثقافية التي لطالما تمسك بها الميزابيون ، وإما التعاون مع الإدارة الفرنسية وهو ما كان مرفوضاً أخلاقياً ودينياً ، وإما مقاومة الاحتلال وهو الخيار الذي قوبل بعنف دموي دفع بكثير من العائلات إلى اتخاذ القرار الأصعب أي الهجرة خارج الوطن حيث لم تكن هذه الهجرة فعلاً نابعا من رغبة في تحسين ظروف الحياة كما هو الحال في الهجرات الاقتصادية ، بل كانت خياراً اضطرارياً فرضته ظروف العنف المسلح والتضييق اليومي ، فقد سلبت أراضيهم وهدمت منازلهم وفرضت عليهم ضرائب مجحفة ومنعوا من ممارسة شعائرهم بحرية . هذا النزوح القسري خلق حالة من الشتات الاجتماعي والثقافي. (شريف، 2015-2016 ، الصفحات 153-154)

3-الهجرة :

فقد شكل قانون التجنيد الاجباري نقطة بارزة في علاقة الإدارة الفرنسية بالمجتمع الميزابي وكانت لهذه السياسة العسكرية انعكاسات عميقة على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الميزابي وأبرزها ظاهرة الهجرة فعلى الرغم من أن هذا القانون كان في البداية مقتصرًا على الاقليم المدني ولم يشمل مباشرة مناطق الجنوب خاصة منطقة وادي ميزاب ، حيث تم تطبيقه على شباب الميزابيين المقيمين في الشمال الجزائري الذين يزاولون نشاطاتهم الاقتصادية في التجارة او الخدمات ما جعل الأثير يمتد بشكل غير مباشر إلى عمق المجتمع الميزابي ، حيث اعتبر سكان المنطقة هذا القانون يمس جوهر وجودهم الثقافي والديني ر، بل يهدد توازنهم الاقتصادي ، فالفئة الشبابية المستهدفة بهذا القانون كانت تشكل العمود الفقري للاقتصاد في ميزاب والتي لعبت دوراً محورياً في التجارة داخل المدن الكبرى مثل : "الجزائر ، قسنطينة ، وهران " ومن هذا المنطلق فإن سحيم للتجنيد لم يكن ينظر اليه فقط كخسارة فردية ، بل كتهديد جماعي لبنية اقتصادية متماسكة تعتمد على شبكة داخلية وخارجية من المبادلات ، ونتيجة لذلك بدأت موجات من الهجرة سواء الى بلاد

المشرق كالحجاز وسوريا ولبنان أو إلى البلدان المجاورة مثل تونس والمغرب وأحيانا حتى إلى بعض البلدان الأوروبية . ونمثلت دوافع هذه الهجرة في تجنب ورفض الخدمة العسكرية الفرنسية التي كانت تعتبر من منظور ديني وثقافي ضربا من ضروب "الاندماج القسري" في الادارة الفرنسية وقد صاحبت الهجرة خطاب معارض قوي من قبل النخبة الدينية الميزابية التي اعتبرت أن الانخراط في الجيش الفرنسي يمثل خيانة للهوية الاسلامية والخصوصية الاباضية للمنطقة فالشيء الذي هز منطقة بني ميزاب هو قرار التجنيد الاجباري الذي زلزل أركانه ودفعه إلى توحيد جهوده ولممة صفوفه ، حيث يقول الشيخ عبد الرحمن بكلي في هذا الصدد : "...تنبه شعوب ميزاب كغيره من الأقطار على زعقات الحرب العالمية الاولى فأخذن تستيقظ شيئا فشيئا على توالي الأيام وتتابع السنين تبعا لتطور الحياة وإن كانت يقظة في فتور حتى قارعتها قارعة التجنيد الاجباري من جديد 1919 فزلزلت كل ركن فبثت في أعصابها حيوية جديدة وحفزتها إلى تكتل قواها وتوحيد اتجاهاتها ...". (عوادي، 2015-2016، الصفحات 82-83)

لقد مثل قانون التجنيد الاجباري انتهاكا صارخا لخصوصيات المجتمع الميزابي الذي كان ينظر الى الخدمة العسكرية في صفوف جيش فرنسي ليس فقط كإجبار على القتال في غير قضاياهم ، بل كنوع من الازلال وهدم للقيم الدينية والأعراف الثقافية الراسخة ، حيث عبر سكان ميزاب عن رفضهم القاطع للتجنيد وأعلنوا انتفاضتهم من جديد ضد السياسة الاستعمارية متخذين من الهجرة الجماعية وسيلة سلمية للمقاومة . وقد كانت هذه الهجرة التي نفذت بشكل جماعي ومنظم بمثابة احتجاج مدني كبير على سياسة التجنيد ، إذ غادر الكثير من الجزائريين أوطانهم الى وجهات متعددة داخل وخارج الجزائر في ظاهرة لم تكن مجرد انتقالات فردية بل تعبيرا عن رفض شامل للوجود الاستعماري في البداية ، حيث لم تدرك السلطات الفرنسية مغزى هذا التحرك الشعبي واعتبرته مجرد حركة نزوح طبيعية ناتجة عن الظروف الاقتصادية او الاجتماعية ، مما سمح للعديد من الجزائريين مغادرة البلاد دون اعتراض ، ومع ذلك اكتشفت الادارة ان هذه الهجرة كانت استراتيجية مقاومة إذ عمد السكان الى بيع ممتلكاتهم وأراضيهم بأسعار بخسة بهدف الاسراع في المغادرة ضارين بعرض الحيط القيم المادية من أجل الحفاظ على كرامتهم ورفضهم للخضوع العسكري القسري. (طرشون وآخرون، 2007، صفحة 153)

ورغم هذا المظهر من المقاومة السلمية فقد ظل العديد من سكان ميزاب خاصة متمسكين بأرضهم يواجهون صمودا يوميا أمام السياسة الفرنسية من بطش وقتل وحرمان وتضييق وقمع ، إلا أنهم وجدوا أنفسهم أمام خيارات عديدة فرضتها ظروف الاحتلال وممارساته القمعية ، إذ لم يكن أمامهم سوى مجموعة من الخيارات الصعبة التي ارتبطت بتفاوت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودرجة وعيمهم الوطني والديني انقسمت مواقفهم إلى أربعة اتجاهات رئيسية ما يلي :

- الاستسلام للأمر الواقع والاعتراف بالسيادة الفرنسية وهو موقف اتخذته بعض الجماعات والقيادات المحلية نتيجة الضغط العسكري والاقتصادي أو بدافع الحفاظ على مصالحها ومكانتها الاجتماعية وترجم هذا القبول في توقيع معاهدات الصلح والخضوع التي أبرمتها فرنسا مع الزعامات والتي غالبا ما نصت على ضمان الولاء مقابل منح بعض الامتيازات الادارية او الاعفاءات الضريبية .

- التعاون مع الاحتلال ضد أبناء الوطن وهو خيار اتخذته بعض الاسر والعائلات خاصة من ذوي المصالح الاقتصادية او ممن كانت لهم طموحات اجتماعية تسعى فرنسا الى استغلالها وقد لعبوا هؤلاء دور وسيط بين الادارة الفرنسية وسكان الاهالي سواء في تحصيل الضرائب او في التجسس على المقاومين او في تقديم الدعم اللوجستي للجيش الفرنسي .

- اما الخيار الثالث فقد كانت المقاومة بكل أشكالها من الرفض السلمي المدني الى الكفاح المسلح واعتبر هذا الطريق هو التعبير الاسمى عن رفض الاحتلال الفرنسي بجميع سياساته وتجسد هذا الخيار في انتفاضات متكررة أبرزها "مقاومة الزعاطشة والاعواط "

- اما الخيار الرابع والآخر فقد اختار الجزائريين الهجرة خارج الوطن فرارا من القمع ومن ضيق سبل العيش بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم ومن أجل الحفاظ على كرامتهم وهويتهم الدينية والثقافية فقد توجه البعض الى بلدان الجوار كتونس والمغرب بينما اختار آخرون المشرق العربي خاصة الحجاز وسوريا حيث استقر عدد منهم في مدن مقدسة في المدينة المنورة ومكة المكرمة ، بحيث لم تكن هذه الهجرة مجرد انتقال جغرافي ، بل كانت تعبيرا عن الرفض السياسي والاجتماعي للمشروع الاستعماري ووسيلة للبحث عن مكان آمن يحفظ فيه المهاجرون حريتهم وكرامتهم . (عمبراوي، 2009، صفحة 149)

وهاجر الآخر هاجر نحو فرنسا بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد مصادرة ممتلكاتهم وراحوا يعملون في المصانع الفرنسية والالمانية وقد رحل في الحرب العالمية الاولى حوالي 78,000 جزائري وفي الحرب العالمية الثانية حوالي 80,000 من العمال للعمل في المصانع الالمانية ضمن الهجرة غير المنظمة .

أما الهجرة المؤقتة فيغلب على الجزائري المهاجر ألا يقيم مدة طويلة بدون سفريات منتظمة موسمية وقدرت المدة بين 8 و18 شهرا .

والجدول التالي يبين احصائيات لعدد المهاجرين الذين سافروا بنية عدم العودة لبلادهم حوالي 17 ألف شخص وهو موزع على النحو التالي :

المقاطعة	عدد المهاجرين الذين استقروا نهائيا بفرنسا	نسبتهم الى مهاجري بلدهم
-الجزائر	-4,100	في المائة 8,4
-قسنطينة	-11,224	في المائة 15
-وهران	-1,338	في المائة 10
-مناطق الجنوب	-317	في المائة 9

(بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954 ، 2009 ، الصفحات 235-236)

خاتمة

خاتمة.

نستنتج مما سبق تحليله أن :

_ المجتمع الميزابي استطاع أن يحافظ على توازنه بين التقاليد والحداثة محافظا بذلك على هويته الثقافية والدينية رغم التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها طيلة فترة الاحتلال الفرنسي الذي سعى إلى ضرب هذه الخصوصية .

_ إن الحياة الاجتماعية والثقافية في وادي مزاب تميزت بمنظومة متكاملة لعب فيها المذهب الاباضي دورا بارزا في تنظيم الحياة وتعزيز القيم الأخلاقية والانضباط الجماعي وتنظيم العلاقات من خلال الهيئات الدينية (العزابة ، مجلس عمي السعيد).

_ تبرز الدراسة الجغرافية لمنطقة وادي مزاب الخصائص الطبيعية والبشرية التي أسهمت في تشكيل خصوصية هذا المجال الصحراوي ، فقد ساهم الموقع الجغرافي والتضاريس الوعرة والمناخ الجاف في نشوء نمط عمراني تقليدي يتسم بالاستدامة والتكيف مع البيئة ، كما أن التوزيع المجالي للوحدات والموارد المائية المحدودة فرض أنماط استغلال عقلانية ومخططة نتيجة لتفاعل العنصر البشري مع الطبيعة .

_ أثبت الميزابيون حضورا فعالا في صفوف المقاومات الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ، إذ لم يكن موقفهم من الوجود الاستعماري مجرد موقف انعزالي أو دفاعي ، بل انخرطوا في المقاومة بشكل مباشر ما ساهم في زيادة استهداف منطقتهم من طرف الادارة الفرنسية التي سعت إلى التوغل أكثر في عمق الجغرافيا الجزائرية ، ومع تصاعد الضغط العسكري والسياسي اتخذ الميزابيون موقفا سياسيا متزنا خاصة في معاهدة الحماية 1853 التي تعاملوا معها كمناورة سياسية ذكية استغلوا بنودها ومرونتها الظاهرية لتفويت الفرصة على القوات الفرنسية لفرض سيطرة مباشرة وسريعة على وادي مزاب .

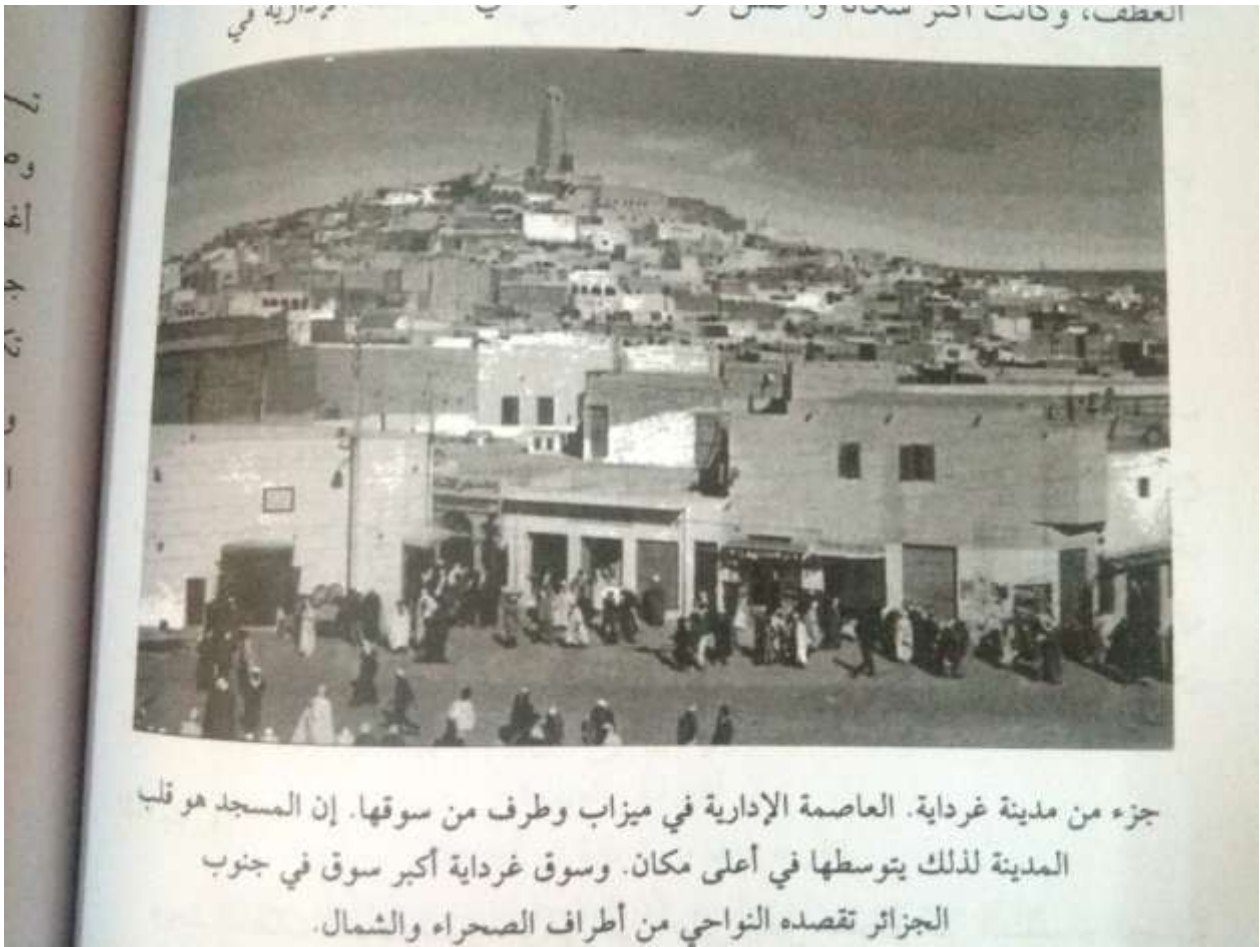
_ لقد شكل دخول الميزابين ميدان النضال السياسي محطة تاريخية وان كان في بدايته محدودا وغير مركزي عند توقيع معاهدة الحماية 1853 ، إلا أن التحول الجذري في وعيمهم السياسي بدأ مع إصدار الادارة الفرنسية لقانون التجنيد الإجباري 1912 ، فقد اعتبر عذا القانون تدخلا مباشرا في الخصوصية الثقافية والاجتماعية والدينية لسكان وادي مزاب ما دفع الميزابين إلى الانخراط الفعلي في العمل السياسي دفاعا عن كيانهم الجماعي وهويتهم الدينية .

_ مثلت فترة الحماية التي فرضت على المنطقة تمهيدا واضحا للاحتلال الفرنسي المباشر سنة 1882 وذلك في إطار السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في مختلف أنحاء الجزائر ، فعلى الرغم من الطابع الشكلي لمعاهدة الحماية إلا أنها كانت أداة سياسية استخدمت لتقويض استقلالية المنطقة والتحضير

- لإخضاعها الكامل ويعود ذلك بالأساس إلى الدور الذي لعبه الميزابيون في دعمهم المتواصل للمقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي ما جعل منطقتهم تعتبر مركزا مهما للممانعة السياسية والاجتماعية ، وقد رأت الادارة الاستعمارية في هذا الدعم تهديدا مباشرا لمشروعها التوسعي ، فاعتبرت إنهاء "نظام الحماية" والانتقال الى الاحتلال المباشر ضرورة لضمان الهيمنة العسكرية والادارية الكاملة على المنطقة .
- _ إن الوجود التجاري الميزابي في مدن التل واعتبار أنفسهم جزء من المجتمع الجزائري الكبير سببا واعيا إلى خوضهم غمار النضال في المقاومة والحركة الجزائرية بمختلف أنواعها السياسية والعسكرية .
- _ ان اسهام اعلام الاصلاح الاباضيين في المشروع الاصلاحى الجزائرى خاصة خلال مشاركتهم في الحزب الدستورى التونسى بقيادة الشيخ أطفيش وأبي اليقظان مع ثلة من الطلبة أمثال "مفدي زكريا" وإحداث نوع من الترابط والتفاعل بين المؤسسات وإعادة الفعالية لشبكة العلاقات الاجتماعية للمجتمع الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي الذي سعى إلى ضرب التعليم العربى الحروغلق المدارس والمساجد التي تعد القبلية الأولى التي يلجأ إليها الفرد الميزابي واستبدالها بالمدارس الفرنسية التي تهدف إلى طمس الهوية الوطنية وإحلال الدين المسيحى مكان الدين الاسلامى .
- _ لم تسكت الادارة الفرنسية عما يقوم به العلماء والطلبة المهاجرين من إعادة بعث النهضة الفكرية في المجتمع فتابعتهم متابعة شديدة وفرضت عليهم رقابة صارمة وعدتهم أخطر ممن يهاجمها بالسلاح . ووضعت شروطا تعجيزية للهجرة للخارج .
- _ تدهور حالة الميزابيين الاقتصادية نتيجة عمليات المصادرة المتلاحقة إلى جانب العراقيل التي وضعها الاستعمار أمام أي نشاط اقتصادي للجزائريين وأدى هذا لفقدان أهالي المنطقة لمصادر تؤمن لهم أساليب العيش في الجزائر .
- _ اختار الجزائريين عامة وسكان مزاب خاصة الهجرة هروبا من الواقع الأليم الذي يتسبب به الاستعمار ففي أمرحتي لجأوا إليه بعد أن نفذت كل الحلول وهاجروا إلى البلدان المجاورة "كتونس والمغرب" أو إلى البلاد الاسلامية "كالحجاز وسوريا"
- _ عمدت الادارة الفرنسية من خلال ضرب التعليم العربى الحرعلى تجهيل تام للميزابيين لضمان عدم مطالبتهم بحقوقهم والقضاء على كل شكل من أشكال المقاومة .

الملاحق

ملحق رقم 01.



المصدر : محمد علي ديبوز : نهضة الجزائر وثورتها المباركة ، ج1 ص



المصدر : محمد علي دبوز : نهضة الجزائر ، ج 1 ص 162.





المصدر : محمد علي دبوز ص 231، 230.

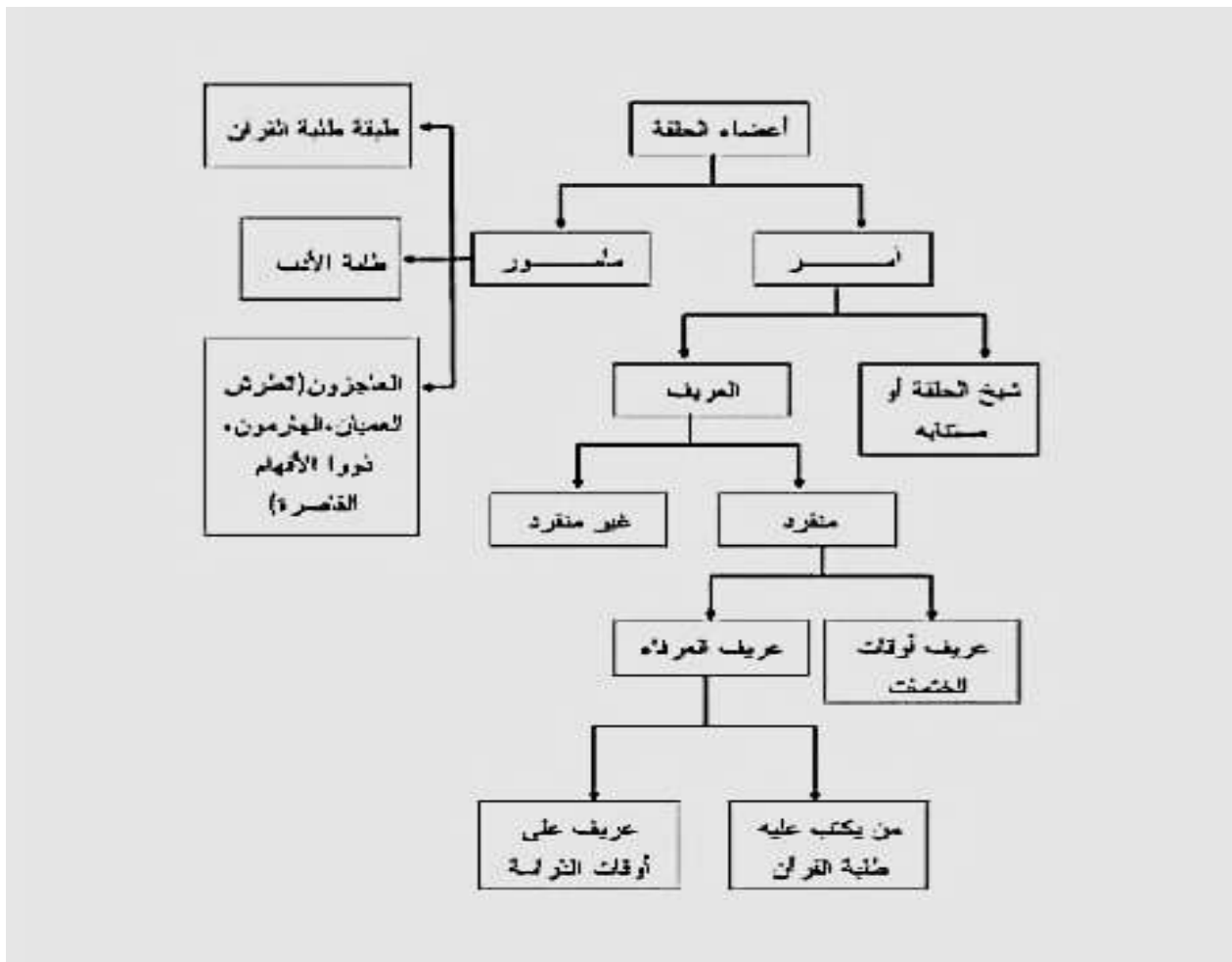
ملحق رقم 04





المصدر : محمد علي دبوز ص 181، 179-188.

ملحق رقم 05



المصدر :سامية مقري : التعليم عند الاباضية في بلاد المغرب من سقوط الدولة الرستمية الى تأسيس نظام العزابة (296-409هـ/ 909-1018م)مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط ، جامعة منتوري – قسنطينة 2005-2006 ص80.

ملحق رقم 06

الملاحق

رقن لنص: معاهدة الحماية العبرية بين أعيان بني مزاب والدولة القرنسية يوم 22

أفريل 1853

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

هذه نسخة من نص معاهدة الدولة الفرنسية لبني مزاب

الأخوط 22 أفريل 1853

من أحكام الكثير بلاد الأخوط سعادة السيد الكوماندان ديري إلى جماعة بني مزاب كبير وصغير كافة أهل بريان وغرداية وبني بسطن وبيرة والقرارة ومليكة والمغضب السلام بحكم ألاف والرحمة والبركة المبرك.

أما بعد اعلموا أن المبعوث منكم من بريان باهون ومن غرداية باعيسى من هون ودود من باحمد ومن أمينيكة بنوح بن الحاج أحمد ومن بيرة براهيم بن عني ومن بني بسطن زرقون ومحمد بن الحاج وعمر بن داود ومن المغضب بكور بن سيبان ومن القرارة بكور بن كاسي وعيسى ولد الزيت وصلوا بلاد الأخوط بخير وأعلمونا على أكم أحسنتمو والتفتو على أن تطيعوا الدولة الفرنسية وتحمّلوا ما اشترطه عليكم سيدنا المرشال والي عمارة احترام وبرايم دفعوا لنا الخيل متاع القادة وقبائهم منهم وفرحنا كثيرا بوفائكم على ذلك وهو عن إرادتكم وبه يكون صلاحكم وسدائكم وقابلت أولادكم للمذكورين أعلاه بإحسان ومطابقتهم بأطيب كلام وذلك لما ظهر لي من ذكاء عقولهم وأهم بدل منكم وما فعلوا فدفعتموه وكبرنا عليهم الشروط التي هي للمرشال وقتلوا ذلك وهم قادمين يوم السبت لأجل أن يدفعوا الخيل بأنفسهم لسعادة السيد القربور واليوم نعد لكم الشروط التي جعلها عليكم سيدنا المرشال لأجل أن يدفع الوبهم والغلط وهذا أمر أمرناه ولا يحل ومن نقض العهد فسقطنا بتركه وتلك الشروط لازمة لكل سنة وهي التي جعلها سعادة القربور خمسة وأربعون ألف الفريك ولكن أنتم لم تقرأه ووقع عندكم الشر وسقطت من حوده وحادثه أن يعطى عليكم شيئا من ذلك وتكونوا خداما ضاهين ونحن نكون لكم حلفاء وأمانا في حمة رعبنا في السفر والمقام ولا يكون فراق

395

هي المرشال وقتلوا ذلك وهم قادمين يوم السبت لأجل أن يدفعوا الخيل بأنفسهم لسعادة السيد القربور واليوم نعد لكم الشروط التي جعلها عليكم سيدنا المرشال لأجل أن يدفع الوبهم والغلط وهذا أمر أمرناه ولا يحل ومن نقض العهد فسقطنا بتركه وتلك الشروط لازمة لكل سنة وهي التي جعلها سعادة القربور خمسة وأربعون ألف الفريك ولكن أنتم لم تقرأه ووقع عندكم الشر وسقطت من حوده وحادثه أن يعطى عليكم شيئا من ذلك وتكونوا خداما ضاهين ونحن نكون لكم حلفاء وأمانا في حمة رعبنا في السفر والمقام ولا يكون فراق

395

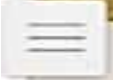
الملاحق

(حرك) على سفنكم وألحا بأن لا تدخل بلادكم ولا أسواقكم العرب المذنبون! كما هي عادة المخدم والمغربي بالنسبة على البيع والشراء في أنواع الشاخر وبذلك تزهون وهذا معناه وأما إن شتمت تسيبوا في سفنة تونس أو سفنة العرب يعني بلاد مولاي عبد الرحمان لكم تسرح ذلك لكن بشرط تدفعوا القربور (حرك) عليها كما هي عادة الفرنسيين في السفنة البرابية. ونحن لا ندخل في أموركم الداخلية عندكم في بعضكم بعضا كما يظهر لكم وتلزمه التي تدفعونها للبلدات كل سنة تسعونها بالسنكم وعرضوها كما شتمت ولا ياتكم حزن ولا محازي من عداها وأكل كل عام تدفعوها في اليوم الذي الحزام به في الأفران. انما ان لا ندخل في شيء من أموركم إلا في الشيء الذي يتعلق والذي يتعلق بحق الفرنسيين والسلم.

بأمر سعادة السيد الكوماندان ديري أحكام الكثير بلاد الأخوط وعمارتها لتاريخ 22 أفريل سنة 1853م/ 13 رجب عام 1269هـ.

¹ انقلبهو به الفرنسيين، ولكن في الحقيقة لم نقصد طرابزون بله الأجر من على الجزائر سنة ستتم ومن لغويين ان ان انقلبهو ذلك سعادة الإسماعيل الفرنسي، وقد أمانت له في يوم الإجماع

395



معاهدة الدولة الفرنسية لأهالي بني مزاب
 الكومونات ديراى الحاكم ببلاد الأغواط و جماعة أعتين بني مزاب
 13 رجب 1269 هجرية 22 أبريل 1953 ميلادية

المصدر : محمد بوسعدة ص 395، 394.

رفق لنص قرار الحاق وادي مزاب من طرف الحاكم العام لويس تيرمان

الحمد لله وحده

من طرف معاهدة الولي العام بالولاية الجزائرية إلى كافة أهل وادي مزاب السلام عليكم وبعد
 أيتها القوم القاضون وادي مزاب لما أنعمتم على طاعتنا واستمعتم بحضانتنا في سنة 1853
 كما وعدناكم أن لا نحل عنكم حضانتنا القوية لمنته عند زوالكم في أغراضنا وإقامتكم عندنا
 فوفينا العهد معكم وأنكم اعتدتم جميع ما هو من المنافع الخيرية في تنظيماتنا المبنية المستقيمة
 ونصرفاتنا الماهرة للخدمة. أما أنتم في مقابلة ذلك الإحسان منا إليكم وإطلاقنا أريتم الأمور
 في أباديكم وإفرادكم بملصها حتى صرتم مسفلين بشؤونكم الخاصة على مقتضى تفكيركم كتب
 عهدتونا بإقامة العاقبة في قصوركم واحتياكم مما تنأذى به مصالحنا وأربابنا السياسية إذا بكم
 لم تقوموا بمواعيدكم حتى بلغ وادي مزاب في ثم الإهمال واستمر على إيذاء أغراضنا أشنع
 فساذكم وإهراق دمائكم في كل حين وأضحت قصوركم ملحة لأبواب الأضرار المنطلقة عنهم
 بحالكم وأصبحت أسواقكم مفتحة لجميع اللقيين بالقبلة بل مدقوهم بأصاف الأدوات
 الخيرية كل ذلك منك وعن لم تقصر معكم في الإنذار الأكيدة والنصائح السديدة والنصرة
 المعنوية الملهمة فقصتم عن الإصبات إليها إما محضرا بانك أو عدم استطاعة فاليوم قد استغنت
 بنا جميع من سنته ضرورة من قلة التدايكم وسوء قيامكم فأنياكم لتزدكم من الحالة المضطربة
 إلى الحالة المنظمة الشاملة المهومة والاطمئنان وإن رأيتونا مؤازرين حيل الموصلة لرابط بينكم
 وبين فرنسا مند مدة قصدا في تفكيركم منا وانضمامكم إليها فما مردنا إلا احترام عوائدكم
 المتواردة حيث لا يوظف عليكم أغا ولا فاقها ولا فاقها من أبناء العرب بل نترككم على
 حسب ما توجه فوالدكم ومراقبتكم مراقبتين بمعاملتكم فيما يؤول إلى تصرفاتكم متعلقين
 بمشائركم الإاضية فيما يرجع إلى فصل نوازلكم وتكون نحن معضدين مؤكداين لكم رؤسائكم
 محضين متفلسين لأراء مشائركم مهما حكموا بالعدل والإحسان ولكننا لا نعمل كل من خرج
 عن الحد وحالف الموجهات مع الحكومة الجمهورية أو مع إزعاجها فيما يخص بالتصرفات أو
 القضاء بل نضربه بما يضره عزرة الأولى الألباب.

كتب في اليوم الأول من شهر نوفمبر سنة 1882. بأمر الواضع طابعه أملا دام عزه وعلاه

الملاحق

الملحق رقم (4): قرار إحقاق وادي مزاب من طرف الحاكم العام لويس تيرمان Louis

Tirman. المصدر: رصد . ج ٤

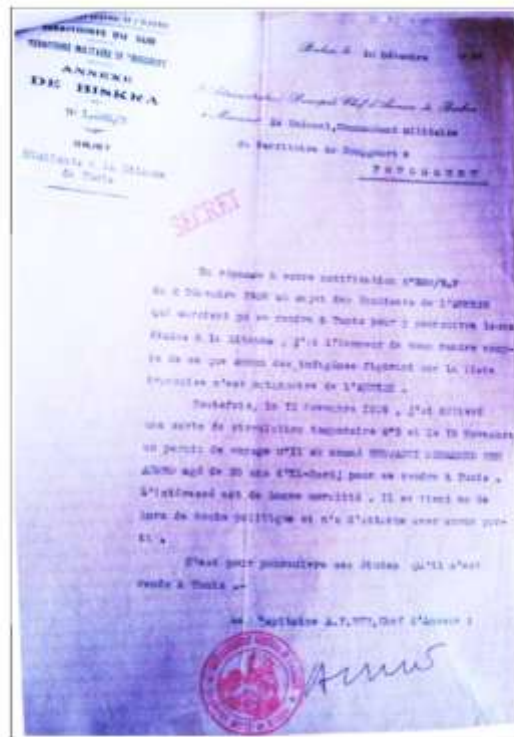


المصدر : محمد بوسعدة ص 398،397.

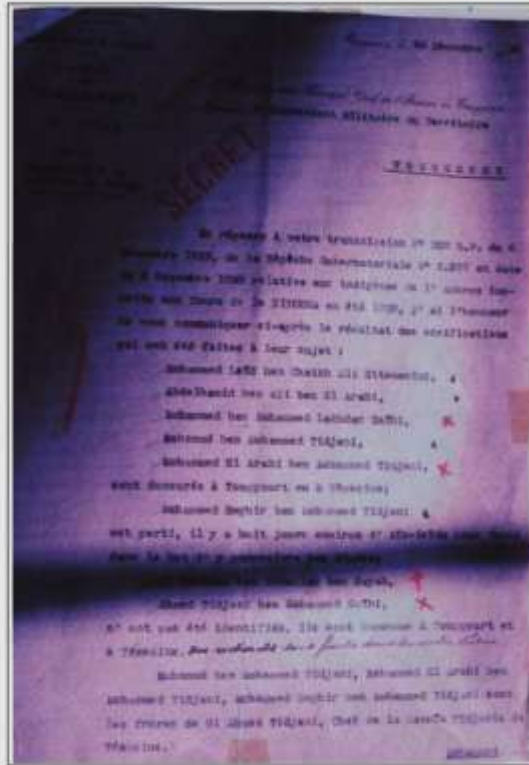
ملحق رقم 08

الملحق رقم (27/ب): مراقبة إدارية للطلبة في تونس(1)

الملحق رقم (27/ب): مراقبة سرية للطلبة الجزائريين في تونس(1).



الملحق رقم (27/أ): مراقبة سرية الطلبة الدارسين في تونس(1)



A.O.M, G.G.A, 9h/101(60) . - (1)

المصدر : أحمد جابو ، المهاجرون الجزائريون و نشاطهم في تونس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 2010-2011 ص 351،352،353.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- آ جيرون, ش. (2007). الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج 2، تر: حاج مسعود بلعربي . الجزائر: دار الرائد للكتاب
- . (جابو أ.، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954)، (2010-2011)
- أعوش، ب. ب. (1991). وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية دينيا تاريخيا اجتماعيا. غرداية: المطبعة العربية.
- الحاج موسى، ب. ع. (2022). مزاب وقضايا الوطن والأمة، ج 1. الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.
- الحاج امحمد، الحاج ابراهيم (2012/2011). المؤسسة التنصيرية في الصحراء الجزائرية في نهاية القرن 19 (مزاب والأهقار انموذجا). مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة قسنطينة 02
- المدني، أ. ت. (1948). جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية. الجزائر: المطبعة العربية.
- المدني، أ. ت. (1984). كتاب الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- م &، آخرون. (2000). معجم أعلام الاباضية، ج 2، ط 2، جمعية التراث لجنة البحث العلمي . غرداية، الجزائر: دار الغرب الإسلامي.
- بالحاج بن احمد، ن. (2007). موقف سكان وادي مزاب من التجنيد الاجباري. مجلة الحياة، 11.
- بكير، ب. ا. (1985). الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية 160-296هـ/ 777-909 م، ط 1. القرارة: المطبعة العربية، جمعية التراث.
- بلحاج، ق. ا. (2011). معالم النهضة الإصلاحية عند اباضية الجزائر (1157هـ-1744م الى 1382هـ-1962م) ط 1. غرداية: المطبعة العربية.
- بلحاج، ن. (2020). جوان. (السيطرة الفرنسية على منطقة وادي مزاب فيما بين 1853-1882). مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 6، العدد 1.

- بن عمر، ا). نوفمبر 2022. (مزاب وقضايا الوطن والأمة، ج2. الجزائر: دار السبيل للنشر والتوزيع.
- بوسعدة، م. (2019-2020). دور مزاب في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1930-1962. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في التاريخ. الوادي، جامعة حمه لخضر.
- بوعزيز، ي. (2007). سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوعزيز، ي. (2009). السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954). (الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- بوعزيز، ي. (2009). سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 إلى 1954. الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.
- حمور، م. (s.d.). ور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا ، مج 1.
- خلدون، ع. ا. (2000). تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدئ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصره من ذوي السلطان الأكبر مر: سهيل زكار، ج7. بيروت(لبنان): دارالفكر.
- دادي حمو ابراهيم. (2021/2020). أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على ثقافة المقاوله عند بني ميزاب. جامعة الجزائر3: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دبور، م. ع. (2013). نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1، ط1. الجزائر: المعرفة.
- درواز، ا. ا. (s.d.). فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.
- سعد الله، ا. (1992). الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، ط1. بيروت (لبنان): دار الغرب الاسلامي.
- شريفي، د. (2015-2016). التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الجزائري (1844-1912)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر. باتنة: جامعة الحاج لخضر.

- شعشوع، م. (2023). التعليم الحربوادي ميزاب إبان الاحتلال الفرنسي مقوماته مظاهره، آثاره. مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج6، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
- طرشون، ن & آخرون. (2007). الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر: دار هومه.
- عمر، أ. ص. (2008). العزابة و دورهم في المجتمع الاباضي بميزاب، ج2، ط1. الجزائر: مطبعة الفنون الجميلة.
- عميراوي، ح. (2009). السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى.
- عوادي، ع. ا. (2016-2015). هجرة سكان بني ميزاب الى تونس ودورهم السياسي والفكري في الحياة التونسية خلال الفترة (1881-1956) مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغربي عبر العصور، قسم العلوم الانسانية. أدرار: جامعة أحمد دراية.
- عويسي، ك. (2015). دور مؤسسات التعليم بوادي ميزاب في الحفاظ على الهوية الوطنية "معهد الحياة 1925 بغرداية انموذجا". مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع10، جامعة غرداية.
- قوبع، ع. ا. (2013). الحركة الاصلاحية في منطقتي الزيبان وميزاب بين سنتي 1920 و 1954 ن. المحمدية، الجزائر: دار طليطلة.
- كدومة، ح & تلمساني، ب. مارس 2020. (صدي التجنيد الاجباري في منطقة بني ميزاب من خلال مجلة المنهاج (1925-1931). مجلة الحوار المتوسطي، مج11، ع1.
- مصطفى، ط & سعيود، ا. (2022). جانفي. (حواضر وادي مزاب عبر التاريخ. مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج17، ع خاص.

المراجع الأجنبية :

- 'ARMAGNAC, L. D. (1934). LE MZAB ET LES PAYS CHAAMBA. ALGER: ACHEVED D'IMPRIMER SUR LES PRESS DE BACONNIER Frères Imprimeurs.

- A.coyne. (1879). LE MZAB . Alger: UNIVERSITAIRE BIBIOTHEQUE ،ADOLPH JOURDAN،LIBRAIRE،EDITEUR 4 PLACE DU GOUVERNEMENT.
- AMAT, C. (1888). LE M'ZABLES M'ZABITES. PARIS : CHALLAMEL ET CIE EDITEURS.
- E.Masqueray. (1886). formation des cités chez les populations sédentaires de l'Algérie (kabyles du Djurdjura Chaouia de l'auras Beni mezab). paris : thèse présentée a la faculté des lettrées de paris a monsieur Paul bert membres de l'institut .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة : ب

الفصل الأول : جغرافية منطقة بني مزاب وتاريخها

المبحث الأول: الموقع الجغرافي و الفلكي للمنطقة..... 8

المبحث الثاني: التسمية وأصل السكان 11

1- التسمية" 11

-شجرة نسب قبيلة بني مزاب (مصاب) الزناتية 12

2- أصل السكان..... 13

المبحث الثالث: مناخها واديتها 16

المبحث الرابع "تاريخها وتحولها إلى الإباضية 19

أ- تاريخها..... 19

ب- تحول المنطقة من المعتزلة إلى الإباضية 20

الفصل الثاني : السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة على منطقة وادي مزاب

من 1853 إلى 1947

المبحث الأول : الأساليب السياسية..... 24

أ- معاهدة الحماية بين ميزاب وفرنسا 29أفريل1853: 24

ب-قرار إلحاق ميزاب بفرنسا 30 نوفمبر 1882 : 25

المبحث الثاني : الأساليب الاقتصادية 28

المبحث الثالث : الأساليب الاجتماعية والثقافية..... 30

1- الأساليب الاجتماعية : 30

2- الأساليب الثقافية : 31

البحث الرابع : الأساليب العسكرية : 35

الفصل الثالث : انعكاسات السياسة الاستعمارية على منطقة وادي مزاب

41.....	المبحث الأول : الانعكاسات السياسية .
43.....	المبحث الثاني : الإنعكاسات الاقتصادية :
46.....	المبحث الثالث : الانعكاسات الاجتماعية والثقافية :
51.....	المبحث الرابع : الانعكاسات العسكرية.
57.....	خاتمة
70.....	قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

ملخص المذكرة.

ملخص :

لقد تمحور موضوع دراستنا حول " السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة وادي مزاب ما بين (1853 إلى غاية 1947) أي من معاهدة الحماية التي تمت بين سكان المنطقة والإدارة الفرنسية من خلالها وعدتهم بحمايتهم وحماية مصالحهم والحفاظ على استقلالهم وحرية إدارة شؤونهم الداخلية ، إلا أن ذلك لم يدم طويلا بعد إصدار فرنسا لقرار إلحاق منطقة مزاب بفرنسا رسميا في نوفمبر 1882 بسبب خرق الميزابيون بنود المعاهدة وهي غلق الأسواق في وجه المقاومات والتعاون مع السلطات الفرنسية ، لكن السكان قاموا بدعم الثورات والانتفاضات وتم إمدادهم بالسلح والمؤونة . قامت الادارة بشن حملة عسكرية من أجل إلحاق المنطقة باعتبارها قاعدة خلفية لدعم المقاومات ومارست فيها كل أنواع السياسات حينما صادرت أراضي العرش والقبائل وجعلتهم خماسين لدى الأوروبيين ، كذلك حملات التبشير والتنصير من اجل إحلال الدين المسيحي مكان الدين الاسلامي والقضاء على التعليم العربي الحر بغلق المدارس والزوايا وهدم المساجد وصولا إلى إصدارها لقرار محجف في حق شباب منطقة وادي مزاب وهو قانون التجنيد الإجباري ، حيث مس شباب المتواجدين في الشمال الذين يمارسون التجارة فتم تجنيد الكثير منهم عنوة وتواصلت إلى غاية 1919 إلا أن تم إصدار قرار إلغاء هذا القانون في 1947 بعد عدة مراسلات من طرف أعيان المنطقة للإدارة من أجل إلغائه إضافة إلى الاحتجاجات والمعارضات التي قام بها السكان تعبيرا عن رفضهم لهذا القانون .

Abstract:

The subject of study revolved around French colonial policy in the M'zab valley region between 1853 and 1947 that is the protectorate treaty concluded between the regions in habitants and the French administration , through which it promised to protect them ,safeguard their interests ,and preserve their independence and freedom to manage their internal affairs . However , this did not last long after France issued a decision to officially annex the M'zab region to France in November 1882 due to the M'zab people's violation of the terms of the treaty which included closing markets to the resistance and cooperating with the French authorities . However , the inhabitants supported the revolution and uprisings and were supplied with weapons and provisions .the administration launched a military campaign to annex the region as a rear base to support the resistance and practiced all kinds of policies there when it confiscated the lands of the throne and tribes and made them khamasin with the Europeans. It also carried out missionary and Christianization campaigns to replace the Islamic religion with Christianity and eliminate free Arab education by closing schools and zawiyas and demolishing mosques ,leading to the issuance of an unfair decision against the youth of the M'zab valley region , which was the compulsory conscription law .It affected the young men in the north who practiced trade , and many of them were forcibly recruited . This continued until 1919 ,but a decision was issued to cancel this law in 1947 after several letters from the notables of the region

to the administration to cancel it ,in addition to the protests and opposition carried out by the residents to express their rejection of this law .